فلسفة ديفيد برايبروك في جودة الحياة وأبعادها السياسية

د/ حمدي عبد الحميد محمد محمد(*)

ملخص: يعالج هذا البحث نظرية ديفيد برايبروك في «جودة الحياة» للكشف عن الإسهام الفلسفي الذي قدمه، والبحث عن الأطر الفكرية التي تخلَّقت فيها، إلى جانب تتبع تطور المفهوم في كتابات بعض الفلاسفة المعاصرين. ومن ثَمَّ، يسعى البحث- اعتمادًا على «المنهج التحليلي النقدي»- إلى فحص ودراسة هذا المفهوم الحيوي والمهم، خاصة وأنه رغم شيوع المصطلح، فإنه من الصعب تحديد معنى متفق عليه، وهو لا يزال غير واضح المعالم، حيث يُستخدم في العديد من السياقات المختلفة وللعديد من الأغراض المختلفة، إضافة إلى الحداثة النسبية للمفهوم على مستوى التناول أو المعالجة الفلسفية له.

الكلمات المفتاحية: «جودة الحياة»، «أحوال المعيشة»، «الحاجات المكتسبة»، «الحياة الكريمة»، «التنمية»، «دولة الرَفاهة».

Abstract: This research deals with David Braybrooke's theory of "Quality of Life" to find out his philosophical contribution to it, so we can discover the intellectual frameworks in which it was created, as well as tracking evolution of the concept in the writings of some Contemporary philosophers. The research, therefore, based on the "Critical Analytical method", seeks to examine this vital and important concept, especially although the term is common, it is difficult to define an agreed meaning to it, and the term is still unclear, as it is used in many different contexts and for many different purposes, in addition to the relative novelty of the concept at the level of its philosophical approaching.

Keywords: "Quality of Life", "Living Conditions", "Adventitious Needs", "Well-Being", "Development", "Welfare State".

*** *** ***

(*) مدرس الفلسفة السياسية - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

- مقدمة:

من بين الوظائف الأساسية التي تختصّ بها الفلسفة السياسية البحث عن تصور أو نموذج للمجتمع المثالي، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا: إن كل إسهامات فلاسفة السياسة حول الحرية والمساواة والعدالة تمثل مدخلًا إلى الإجابة عما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإنساني بصفة عامة. وعليه فقد ارتبط البحث الفلسفي في «الحياة الخيّرة» بالبحث عن النظام السياسي المثالي أو أفضل نظام ممكن للحكم، وهذا راجع أساسًا إلى الارتباط الوثيق بين الأخلاق والسياسة عند الفلاسفة القدامى؛ إذ كان مفهوم «الفضيلة» يحوي دلالات سياسية من حيث قدرتها على الحفاظ على تماسك الدولة، والتلاحم الاجتماعي بين أعضاء المدينة، كما كانت الدولة ذاتها هي الأقدر على تحقيق الخير والأخلاق الفاضلة.

لكن مع صعود العقلانية الأوروبية، ومذهب الحداثة الذي تطور في أحضانها، ظهر الفصل بين الأخلاق والسياسة، كما نجد ذلك لدى التيارات الوضعية- على اختلاف أشكالها- وقد تحول التركيز في دراسة النظام السياسي من كونه مسألة تخص سيادة الدولة، وأداة للحفاظ على النقاء الأخلاقي للفرد، إلى كونه وسيلة للبحث عن السعادة، والرَفاهة، والاستقرار.

على هذا النحو ظهر «الاقتصاد السياسي» (Political Economy)، الذي يدرس الظواهر المتعلّقة بثروة الدولة، ويحلل الظروف والأوضاع الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان، والقوى التي تؤثر عليه، ويبحث في التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والدولي. ومنذ ذلك الوقت، اتجهت الفلسفة السياسية إلى الاستفادة من النتائج التي خرج بها هذا العلم، فأخذت تركز في جانب كبير منها على الاهتمام بمسائل التنمية الاجتماعية، والرَفاهة الإنسانية، والوسائل التي تجعل الدولة أكثر رخاءً وقوة.

والواقع أن هذا التحول من البحث عن «المدينة الفاضلة» على نحو ما نجده لدى «أفلاطون» (٤٢٧-٣٤٧ ق. م) و«أوغسطين» (٣٥٤-٤٣٠ م)، إلى نظام «الدولة- القومية» الذي يستهدف تحقيق مصالح المواطنين على نحو ما نجده لدى فلاسفة الحداثة، لم يكن مجرد تحول شكلي على مستوى مفهوم نظم الحكم، بل صاحبه تحول على مستوى مفاهيم أخرى كالسعادة، والتنمية، خاصة مع الخطوات الملموسة التي أحرزها تقدم العلم والآثار المترتبة عليه في حياة الأجيال القادمة؛ إذ أضحت تطبيقات العلم (التكنولوجيا) ذات تأثير بالغ في حياة الشعوب، ومن بين أهم وسائل إصلاح المجتمع وتغيير وعي الإنسان. وعليه، فثمة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا من جانب، وتحسين نوعية الحياة من جانب آخر، وإنْ كانت صلة قديمة منذ فجر البشرية، ويبرهن على ذلك اختراع الإنسان البدائي لأدوات بسيطة من أجل تحسين مجمل نواحي حياته.

ويـأتي الفيلسـوف الكَنـدي «ديفيـد برايبـروك» (David Braybrooke) (١٩٢٤-٢٠١٣) ليضيف إسهامًا آخر حول المجتمع المثالي، وقد تنوّعت اهتماماته بين فلسفة السياسة، والاقتصاد، وعلم الأخلاق، ونظرية المعرفة. وعبر مجموعة من الكتابات التي تجمعها وحدة متماسكة، أخذ برايبروك يطور فلسفته، بما في ذلك نظريته في «جودة الحياة» (Quality of Life). ويُعَدُّ هذا المفهوم من التعبيرات الشائعة التي يتداولها الناس بكثرة في أحاديثهم اليومية، كما يشغل حيّزًا كبيرًا في السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذا المفهوم ظهر في وقت متأخر نسبيًا، فإنه لقي اهتمامًا لا بأس به في عدد من الميادين الفكرية والتخصصات الأكاديمية، وقد طُرح بشكل صريح في كتابات بعض فلاسفة النصف الثاني من القرن العشرين. غير أن نشأته ترجع- في الغالب- إلى فلاسفة القرنين السابع والثامن عشر؛ حيث تزايد الاهتمام بالحياة الإنسانية ذاتها، وأصبحت السعادة والتنمية الشاملة على رأس القيم التي يبحثها الفلاسفة، وهو ما يظهر في كتابات «باسكال» (Blaise Pascal) (١٦٢٣-١٦٦٢)، و«جون لوك» (John Locke) (١٦٣٢-١٧٠٤)، و«ديفيد هيوم» (David Hume) (١٧١١-١٧٧٦).

وبالمثل يمكن إرجاع جذور هذا المفهوم إلى كتابات «ماركس» (١٨١٨-١٨٨٣)، الذي اهتم بدراسة الفروق الموضوعية في أسلوب الحياة لدى الطبقات الاجتماعية، وعليه صاغ نظريته في «الاغتراب» التي تصف تلك الحالة المسيطرة على طبقة البروليتاريا في إطار عملية الإنتاج الرأسمالي، وهي الحالة التي تجعل أفراد هذه الطبقة يفقدون القدرة على الفعل وتقرير مصيرهم، وتحولهم إلى أفراد غريبين عن واقعهم وخصائصهم الطبيعية.

وينطلق برايبروك في أفكاره الفلسفية من نقطة مركزية تتمثل في ضرورة أن تولي الفلسفة السياسية اهتمامًا كبيرًا للمسائل التي أصبحت تمثل جزءًا لا يتجزأ من الوضع الإنساني في العالم الحديث، وتؤثر على حياة الأفراد وتشكل رؤاهم ومسارهم نحو الفعل والممارسة الإنسانية، لا أن تقتصر على التنظير الفكري المجرد والبحث في الموضوعات التقليدية. ومن بين هذه المسائل: «التنمية» (Development)، و«دولة الرَفاهة» (Welfare State)، و«الحياة الكريمة» (Well-Being)، و«أحوال المعيشة» (Living Conditions). ورغم أن هذه المفاهيم تضرب بجذورها في القدم؛ لأنها مرتبطة أساسًا بالإنسان، فإن أهميتها تزايدت مع تقدم المجتمعات، وبالتالي فهي تقوم بأدوار محورية في السياسة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستوى الدولي أيضًا.

من هنا يهدف هذا البحث- اعتمادًا على «المنهج التحليلي النقدي»- إلى الوقوف على مجمل نظرية برايبروك في «جودة الحياة» والكشف عن أبعادها

السياسية؛ وذلك كمحاولة للإجابة عن عدد من التساؤلات التي يقف على رأسها: ماذا يعني بهذا المفهوم؟ وما أبعاده وأركانه الأساسية؟

وهناك أيضًا تساؤلاتٌ فرعية سأحاول الإجابة عنها في ثَنَايا هذا البحث، ومنها على سبيل المثال:

١. هل نجح برايبروك في أن يؤسس لنظرية متكاملة الأبعاد في جودة الحياة؟

٢. إلى ماذا يشير مفهوم «الحاجات الأساسية»؟ وما دور القواعد في تلبية هذه الحاجات؟

٣. كيف السبيل إلى بلوغ «الحياة الخيّرة»؟ وما المعايير القياسية لجودة الحياة؟

٤. ما طبيعة العلاقة بين الأمن وجودة الحياة؟

٥. كيف جاءت رؤية برايبروك للفعل الديمقراطي؟ وما أهم المؤثرات التي شكَّلت فكره السياسي؟

٦. ما موقفه من التيارات الليبرالية من جانب، والتيارات الماركسية من جانب آخر، بالنسبة لرؤيتها للمجتمع المثالي؟

هذا إلى جانب محاولة الإجابة عن التساؤل الدائر حاليًا في الأوساط الفلسفية والأكاديمية، والمتمثل في: هل كان برايبروك في أطروحته الفكرية صاحب خطاب سياسي أم صاحب مشروع؟

أما بالنسبة لمحتويات البحث فتنقسم إلى أربعة محاورَ رئيسةٍ تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية كالآتي:

المحور الأول: السياسة الاجتماعية ونوعية الحياة.

(أ) طبيعة «الاحتياجات الإنسانية».

(ب) الأدوار الاجتماعية للحاجات الإنسانية.

(ج) الوظيفة المركزية للسياسة الاجتماعية.

(د) نوعية الحياة والأمن الإنساني.

المحور الثاني: المرتكزات الأساسية لجودة الحياة.

(أ) الحرية وتوسيع قدرات البشر.

(ب) حقوق الإنسان.

(ج) السعادة والرَفاهة الإنسانية.

المحور الثالث: النظام السياسي وأزمة الإنسان المعاصر.

(أ) الديمقراطية ومستلزماتها.

(ب) الرأسمالية وأزمة الإنسان.

المحور الرابع: نظرية برايبروك في ميزان النقد.

(أ) صورة الإنسان بين الليبراليين والماركسيين.

(ب) نقد وتقييم لفكرة جودة الحياة.

(ج) الأهمية الحقيقية لنظرية برايبروك.

وتأتي الخاتمة بعد ذلك، وتشتمل على النتائج الأساسية التي توصلت إليها، والتي تمثل إجابة عن التساؤلات التي يدور حولها جوهر هذا البحث.

المحور الأول: السياسة الاجتماعية ونوعية الحياة.

إن التناول الفلسفي للمجتمع المثالي يستلزم الحديث عن طبيعة الإنسان من حيث دوافعه ورغباته، وأدواره، وأهدافه في الحياة، وعلاقته بالآخرين؛ وهذا يقتضي منّا الوقوف على جوهر آراء برايبروك حول فلسفة الحاجات الإنسانية باعتبارها أساس تصوره لجودة الحياة، وهو ما سنتناوله في هذا القسم من البحث.

(أ) طبيعة «الاحتياجات الإنسانية».

قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم «جودة الحياة» بسيط؛ إذ إن معظمنا لديه فكرة واضحة عن الأشياء التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة؛ مثل زيادة الأجور، وتوفير أوقات للراحة، والترفيه، وخلق بيئة اجتماعية آمنة بعيدًا عن العنف، وكذلك توفير بيئة صحية خالية من التلوث، وإمداد الأفراد بالموارد الاجتماعية كالتعليم، وتنمية الموارد الاقتصادية، وما إلى ذلك[١].

لكن الأمر ليس بهذه السهولة؛ حيث يحمل المفهوم بعض الصعوبات التي من شأنها أن تجعله إشكاليًا ومعقدًا إلى حد كبير. ولنبدأ بالتساؤل: ما نوع الحاجات الأساسية المطلوبة للحياة الخيّرة؟ وهل هذه الحاجات واحدة في كل المجتمعات؟ وكيف يمكن تنمية الموارد المادية للوصول إلى مستوى معين من جودة الحياة؟

في إجابته عن هذه التساؤلات، يبدأ برايبروك بالتمييز بين نوعين من الحاجات الإنسانية، على النحو الآتي:

(١) «الحاجات المعيشية» (Course-of-Life Needs): وهي تلك الاحتياجات التي يسعى الجميع إلى إشباعها على نطاق واسع، والتي لا تعتمد على مشاريع خاصة أو أهداف شخصية في هذا المجتمع أو ذاك.

(٢) «الحاجات المكتسبة» (Adventitious Needs): وهي ذلك النوع من المساعي الإنسانية المهمة؛ لتحقيق بعض الأهداف الفردية أو الخاصة. ففي المجتمع الواحد، قد لا يرغب جميع الأفراد في تحقيق مشروع بعينه، وبالتالي فإن هذه الاحتياجات ليست مشتركة بين جميع الناس[٢].

من هنا فإن الحاجات المكتسبة حاجات خاصة، وبالتالي ليست ضرورية لكل البشر، كما أنها متنوّعة جدًا، حيث تَنصَب على الحاجات الظرفية التي تظهر في مراحل مختلفة في حياة الإنسان[٣]. وعلاوة ذلك فإن هذه الحاجات نابعة من تقاليد

---

(1) Phillips, David: ***Quality of Life: Concept, Policy and Practice***, London & New York: Routledge, 2006, P. 1.

(2) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, Princeton: Princeton Univ. Press, 1987, P. 29.

(3) Ibid, P. 12.

اجتماعية وتصورات ثقافية خاصة، وبالتالي فهي عَرضية وليست ثابتة في كل المجتمعات؛ فقد تظهر وتختفي استنادًا إلى أنشطة معينة، وهي تنزع إلى تحقيق مستويات عالية من المتعة الشخصية والإنجازات الفردية[٤].

هذا يعني أن طبيعة الحاجات المكتسبة مستمدة من أهداف قد تكون طويلة الأجل، مقارنة بالقوة الأكثر إلحاحًا للاحتياجات المشتركة المرتبطة بالوظائف الطبيعية للإنسان، والتي تتضمن كافة الحاجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة؛ مثل التغذية الكافية، والرعاية الصحية، وتوفير التعليم الأساسي لتمكين الإنسان من الحصول على حياة لائقة عند المستوى الأدنى لها[٥].

تمثل الحاجات المعيشية إذن مجموعة من الاحتياجات الأولية للبشر؛ لحفظ وجودهم المادي، ومن خصائصها أنها قابلة للإشباع بصفة مستمرة. أما الحاجات المكتسبة فهي فردية، ونسبية، وفي تزايد مستمر كلما تقدم المجتمع؛ لأنه كلما نجح الإنسان في إشباع حاجة معينة تظهر حاجات أخرى جديدة. لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا: هل ثمة صلة بين هذين النوعين من الحاجات؟

يذهب برايبروك إلى أن هناك صلة وثيقة بين الحاجات المعيشية والحاجات المكتسبة؛ فالأولى تمثل الاحتياجات المعبِّرة عن أحوال المعيشة الكريمة، والتي تُمكِّن الإنسان من تأدية وظائفه الطبيعية من ناحية، كما أنها تعتبر مهمة بالنسبة له من أجل السعي إلى تحقيق الأهداف والمشروعات الخاصة التي يستهدفها من ناحية أخرى. ومن هنا يمثل إشباع هذه الحاجات شرطًا ضروريًا لجودة الحياة التي تجسد بدورها الخصائص المميزة للبشر في أي مجتمع إنساني[٦].

يقودنا هذا إلى الحديث عن الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها الحاجات الإنسانية، بحيث يمكن أن نصل إلى مستوى معين من جودة الحياة.

(ب) الأدوار الاجتماعية للحاجات الإنسانية.

إذا كان لا يوجد فصل بين الحاجات المعيشية والحاجات المكتسبة؛ حيث أن الأولى هي المدخل لتحقيق الثانية، والثانية ليس لها من قيمة من دون إشباع الأولى، فإن الحاجات المكتسبة التي تستهدف تحقيق مشاريع فردية معينة لا تقل في درجة أهميتها ولا تختلف من حيث النوعية عن الحاجات التي تُبقى الإنسان على قيد الحياة.

من هذا المنطلق يحاول برايبروك تطوير مفهوم خاص للحاجات الإنسانية؛ بحيث لا يكون هذا المفهوم واسعًا من ناحية، وبحيث يشمل كل ما يحتاجه الإنسان

---

(4) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, Toronto: University of Toronto Press, 1998, P. 12.

(5) Phillips, David: ***Quality of Life***, op. cit., P. 7.

(6) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. 31.

لتأدية وظائفه الاجتماعية من ناحية أخرى[٧]. وقد ذهب إلى أن مفهوم الحاجات يجب أن يربط في طيَّاته بين نوعي الحاجات (المعيشية، والمكتسبة) من ناحية، وبينها وبين الوظائف الاجتماعية للإنسان من ناحية أخرى. فبالنسبة له، فإن «الحاجات الأساسية» (Basic Needs) تمثل تلك الأشياء التي لا غنى عنها بالنسبة للإنسان لأداء وظائفه الطبيعية بموجب مجموعة من الأدوار الاجتماعية. وتتمثل هذه الأدوار في: (١) دوره كوالد أو والدة، (٢) دوره كصاحب أسرة، (٣) دوره كصاحب مهنة أو وظيفة في المجتمع، (٤) دوره كمواطن في الدولة[٨].

وفي الحقيقة إن برايبروك ينزع إلى توسيع مفهوم جودة الحياة بحيث لا يقتصر على مجرد إشباع الحاجات التي تحافظ على بقاء الإنسان على قيد الحياة، أو حتى على مستوى المعيشة المادية فقط، وإنما يشمل كذلك أشياء أخرى غير مادية مثل مستوى الصحة الجسدية والنفسية، ومدى نجاح العلاقات الاجتماعية. وهذا نابع من رؤيته الأساسية لطبيعة البشر بأنهم مخلوقات اجتماعية، وبالتالي ينبغي إعادة تشكيل الظروف السياسية والاجتماعية، بحيث تدعم روابطهم الإنسانية وتفاعلاتهم الاجتماعية من ناحية، وتشبع احتياجاتهم الأساسية على المستوى الثقافي من ناحية أخرى.

من هنا فإذا كانت الحاجات المكتسبة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، فإن برايبروك يحدد قائمة بالحاجات الأساسية، ومن بينها: الحاجات المادية؛ كالغذاء والملبس والمسكن (وهي حاجات لا غنى عنها للمحافظة على سلامة الجسد)، والحاجات الاجتماعية؛ كالتعليم، والرعاية الصحية، والبيئة النظيفة الخالية من التلوث، والحاجات التي تُسهم في تحقيق الألفة بين الأفراد؛ كالحاجة إلى "الصُحبة" Companionship، والاحترام، والاستحسان والتقدير الاجتماعي[٩]، وكذلك الحاجات الأخرى غير المادية؛ مثل الحاجة إلى الأمن والشعور بالطمأنينة، والتحرر من الخوف والمضايقة، والاعتماد على النفس، والراحة الدورية، وما إلى ذلك[١٠].

وإذا كان معيار تحديد الشيء بأنه «حاجة أساسية» يتجلَّى عندما يكون الإنسان (في حالة عدم إشباع هذه الحاجة) غير قادر على القيام بأدواره الاجتماعية، فإن برايبروك يمضي مؤكدًا على ضرورة تلبية مجمل الحاجات الأساسية للأفراد، وأن هذه الغاية يجب أن تكون الهدف الأول لسياسة الحكومة، وعلى حد تعبيره: «فإنه

---

(7) Braybrooke, David: ***Analytical Political Philosophy: From Discourse, Edification***, Toronto: University of Toronto Press, 2006, P. 24.

(8) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. P. 33, 48.

(9) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 12.

(10) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. 36.

في حالة عدم توفير هذه الحاجات، فإن أداء الشخص أو وظيفته في المجتمع سيكون مختلًا»[١١].

على هذا النحو يركّز برايبروك على البُعد الاجتماعي في الحياة الإنسانية، وضرورة اهتمام الدولة بهذا البُعد. وهذا يعني أنه لا يؤسس لأسبقية الفرد على الجماعة (كما عند الليبراليين)، أو أسبقية الجماعة على الفرد (كما عند أنصار الاتجاهات الاشتراكية)، بل يؤكد على الربط والتكامل بين الفرد والمجتمع؛ بحيث تكون المرجعية مزدوجة بين الفرد كاستقلالية خاصة، والمجتمع كاستقلالية عامة؛ إذ لا أسبقية للفرد على الجماعة، ولا للجماعة على الفرد، فهما ثنائية أصيلة إذا ما أردنا تجنب غلو الليبرالية والماركسية على السواء[١٢].

(ج) الوظيفة المركزية للسياسة الاجتماعية.

يذهب برايبروك إلى أن هدف أي نظام سياسي ينبغي أن يكون العمل من أجل تحسين جودة الحياة، وعليه فإن هدف السياسة العامة للدولة يتمثل في المقام الأول في توفير الحاجات الأساسية التي تُمكِّن الأفراد من العيش في ظل حياة كريمة، وذلك من خلال توفير احتياطات كافية من هذه الحاجات[١٣]. وهذا يعني أن معيار نجاح الحكومة يُقاس بما تقدمه من تيسير لتوفير حياة أفضل للناس. ومن هنا يجب أن يتم إشباع الحاجات في ضوء ما يسميه برايبروك "معايير التدابير الاحتياطية عند المستوى الأدنى لها" (Minimum Standards of Provisions). وهذا يعني أن الحد الأدنى للكمية المطلوبة بحيث يتم تلبية حاجة معينة يستلزم إشباعها عند حد معين لهذه الكمية[١٤].

من ناحية أخرى، فإن تمييز برايبروك بين نوعي الحاجات دفعه إلى الاعتقاد بأن السياسة العامة للدولة يجب أن تَنصَبّ على توفير ما يتطلبه إشباع الحاجات الأساسية التي تُمكِّن الأفراد من العيش في مستوى من الحياة الكريمة، وليس على مجرد الرغبات أو التفضيلات الشخصية. وقد أوضح برايبروك هذه الفكرة بقوله: «إن هذا ينبغي أن يتم من خلال "مبدأ الأولوية" (Principle of Precedence). وبالتالي فإن صناع السياسة العامة يجب أن يكونوا مسئولين عن إشباع الحاجات الأساسية، ثُم بعد ذلك يتركوا للأفراد أكبر مساحة ممكنة للسعي إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم الخاصة»[١٥].

---

(11) Ibid, PP. 48-49.

(12) Gutmann, Amy, and Dennis Thompson: "***Deliberative Democracy Beyond Process***", in: Colin Farrelly (ed.), *Contemporary Political Theory*, London: British Library, 2004, PP. 232ff.

(13) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 12.

(14) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, PP. 38-39.

(15) Ibid, PP. 60-61.

من هذا المنظور ثمة صلة وثيقة ينبغي أن تكون قائمة بين القواعد القانونية والسياسية وبين تلبية حاجات الأفراد، وقد أقر برايبروك بهذه الصلة مؤكدًا على ضرورة أن تأخذ القواعد في الاعتبار حاجات البشر باعتبارها المادة الخام التي تسعى هذه القواعد إلى إشباع الحد الأدنى منها على الأقل. وبالتالي عليها أن تراعي احتمالية وجود نزاعات بين الأشخاص حول طبيعة هذه الحاجات، مثلما يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضًا مسائل من قبيل الصحة الإنجابية، ورعاية الطفولة، وكل ما يهدد البشرية، وما إلى ذلك[١٦].

وهكذا، فإن ثمة أولوية لتلبية الحاجات الأساسية، وبالتالي يجب على الدولة أن توفر لمواطنيها ليس فقط ضرورات الحياة التي تمثلها الحاجات المعيشية، بل أيضًا تهيئة الفرص للتبادل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تحقق متطلباتهم وأهدافهم الخاصة[١٧]. ويضيف برايبروك إلى أنه ليس في وسع أي حكومة- وهي بصدد وضع السياسة العامة التي تسير عليها- إهمال الحاجات الأساسية أو التغاضي عنها، حتى لو لم تكن هناك حالة من الفقر بصوة عامة. فالاشتغال العملي المتكرر والتطبيقات العينية لمفهوم الحاجة تجعله أكثر قدرة وحسمًا من مفهوم (السعادة)، الذي لا تُولِيهِ السياسة العامة للدولة إلا أهمية ضئيلة نسبيًا في الغالب[١٨].

(د) نوعية الحياة والأمن الإنساني.

يتضح لنا مما سبق أن هناك صلة وثيقة بين إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الأمن. ويُعَدُّ «الأمن الإنساني» (Human Security) أحد المفاهيم المحورية المرتبطة بجودة الحياة؛ لأن الأمن في حد ذاته حاجة أساسية مرتبطة بدوافع البشر الغريزية نحو الاستقرار. وبالتالي فإن العلاقة تظل قائمة بين "التحرر من الخوف" من ناحية و"التحرر من العوز" من ناحية أخرى؛ على نحو يكون فيه الأمن حاجة إنسانية ضرورية، ويمثل مسئولية مشتركة بين الدولة والأفراد، كما يمثل في الوقت ذاته مسئولية تقع على عاتق الأشخاص الذين يعيشون في البلدان الغنية لتخفيف البؤس الذي يعاني منه الناس في البلدان الفقيرة والأقل حظًا[١٩].

إن هذا الأمر دفع برايبروك إلى التأكيد بأن ثمة واجبًا على الدولة لإشباع حاجات الأفراد، كما أن على الإنسان في الوقت ذاته واجبًا لتكريس نفسه لقضاء حاجات الآخرين؛ بدافع من الإنسانية والأخوة المتبادلة، وليس بدافع من أي منفعة أو

---

(16) Braybrooke, David: ***Natural Law Modernized***, Toronto: University of Toronto Press, 2001, P. 8.

(17) Braybrooke, David: ***Utilitarianism: Restorations; Repairs; Renovations***, Toronto: University of Toronto Press, 2004, P. 133.

(18) Ibid, P. 135.

(19) Braybrooke, David: "***A Progressive Approach to Personal Responsibility for Global Beneficence***", *The Monist*, Vol. 86, No. 2 (Apr., 2003), P. 301.

مكسب يرتجى منهم. ويستشهد برايبروك في ذلك بمقولة "سارتر" التي جاء فيها: "لقد أُعطِيَ الوجودُ للإنسان من دون إرادته، وهو مُجبَر على تقبُّله. وهذا يُحمِّل الإنسان مسئولية حمل عبء العالم كلِّه على أكتافه؛ فيكون مسئولًا عن نفسه وعن العالم. ومن هنا تكون مسئوليته بمثابة استرداد لحريته". كذلك يستشهد برايبروك بقول "ليفيناس" (Emmanuel Levinas) الذي جاء فيه: "إن ذمتي حيال الآخر تبقى غير بريئة حتى لو كلفني ذلك حياتي؛ لأنني مسئول عن الآخر مسئولية غير مشروطة، دون ردّ للمقابل أو اعتراف بالجميل، فالمبادلة تخص الآخر وحده"[٢٠].

هذا يعني أن هناك مسئولية على الأشخاص في البلدان الغنية تجاه أنفسهم لمساعدة الآخرين الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع ويعانون من الجوع. ويوضح برايبروك كذلك أنه ليس هناك حدٌ يمكن أن نقول عنه أن واجبنا تجاه الآخرين قد تحقق بالفعل، أو أن العدالة العالمية تم إقرارها وأضحت تامة، وكما يقول: «من المنظور التقدمي والإنساني، يجب أن نتحلى بالمسئولية تجاه الآخرين ولا يوجد حد واضح لحجم المساعدة الإنسانية التي نقدمها لغيرنا، لأن المشكلة الأساسية المتمثلة في التفاوتات العالمية لا تزول أبدًا، وهو الأمر الذي يُحتِّم على الأثرياء في البلدان الغنية تحمُّل ذلك الشعور الثقيل بالمسئولية والمتمثل في أن كل واحد منا فشل في القيام بما يمكن أن يفعله، وذلك من أجل المزيد من تحسين الأوضاع الإنسانية في العالم بأكمله»[٢١].

إن هذا يؤكد أن الإنسان في نظر برايبروك مسئول عن نفسه، كما يُعَدُّ مسئولًا عن غيره، وهذا واجب غير مشروط يتعيَّن على الجميع الالتزام به كلما كان ذلك ممكنًا، الأمر الذي يكشف عن حجم المسئولية الأخلاقية على الأثرياء الذين يعيشون في المجتمعات الغنية والآمنة، إزاء بني جنسهم من الفقراء والمحرومين في البلدان والمجتمعات الفقيرة[٢٢].

كذلك فإن هذا يكشف لنا عن مدى نزوع برايبروك نحو الاهتمام بالإنسان أولًا وقبل كل شيء، وعلى حد قوله: «إن أثمن هدف للإنسان هو (الإنسان) نفسه، سواء تم اكتسابه بطريق مباشر أو غير مباشر. فالإنسان هو (الظاهرة) الأكثر كثافة، والأكثر صلاحية للاستغلال المُنتِج المُثمر. ومن ثَمَّ، فإن ضرورة العمل على اكتسابه ينبغي أن تزداد إلى الحد الذي تَضعُف معه عبوديتُه»[٢٣].

ويمضي برايبروك مؤكدًا أنه مع تطور المجتمعات، وازدياد مضمون الحياة قوة وثراء من الناحية الثقافية، فإن النضال من أجل الإنسان ذاته يجب أن يأخذ على

---

(20) Ibid.

(21) Ibid, PP. 315-316.

(22) Braybrooke, David: ***Analytical Political Philosophy***, PP. 32-47.

(٢٣) برايبروك، دافيد: **القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال**، ترجمة: صلاح الدين الشريف، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص. ٩٨.

الدوام أبعادًا أوسع. كما يجب مضاعفة وتعميق تلك التفاعلات التي تقرب ما بين البشر، والتي تمثل في الوقت نفسه الوسائل في هذا النضال المستمر من أجل الإنسان، والإنسان وحده[٢٤].

وهكذا فإن الجميع يجب أن يساهم فى هذا النضال من أجل كرامة الإنسان، لا من أجل إثبات الذات فقط. ومن الملاحظ أن الإنسان في نظر برايبروك مدنى بطبعه، ولا يمكن أن يَحيَا إلا بين كثير من بين جنسه، وبالتالي فإن برايبروك لا يُنظِّر للإنسان المطلق (على نحو ما قام به نيتشه) بوصفه مستقلًا عن الآخرين. ومن هذه الزاوية فهو لا يحدد مفهوم الحاجة بالنظر إلى الإنسان كفرد منعزل عن المجتمع، وإنما في ضوء الصلات بين الحاجة ذاتها وبين الأدوار الاجتماعية والطبيعية للإنسان.

المحور الثاني: المرتكزات الأساسية لجودة الحياة.

رأينا أن وظيفة القواعد والقوانين تتمثل في وضع إطارات عامة يمكن عن طريقها إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي يتوجب عليها أن تضع في الاعتبار الأهداف الأساسية للأفراد في هذا المجتمع أو ذاك. وتأسيسًا على ذلك، هناك عدة مفاهيم ينبغي على القواعد والقوانين أن تراعيها وهي بصدد إشباع الحاجات الأساسية، ومن بينها: (١) الحرية؛ (٢) حقوق الإنسان؛ (٣) السعادة والرَفاهة الإنسانية. وتمثل هذه المفاهيم الثلاثة دعائم رئيسة تتطلبها جودة الحياة عند برايبروك. فماذا عن الحرية؟

(أ) الحرية وتوسيع قدرات البشر.

تُعَدُّ الحرية متطلبًا أساسيًا لجودة الحياة؛ حيث لا تستقيم حياة الأفراد من دونها. لكن أي صورة من صور الحرية هي التي ينبغي إقرارها؟

يذهب برايبروك إلى أن الحرية تستلزم الاستطاعة التي تتطلب بدورها إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أكثر مما تتطلب غياب العوائق التي تقف أمام الفعل. وبهذا المعنى فإن الحرية والمساواة متحدتان وتُكمل إحداهما الأخرى؛ لأن الحرية مثل كل الخيرات الاجتماعية ينبغي أن يحوزها كل إنسان استنادًا إلى فكرة المساواة بين الجميع[٢٥].

تمثل الحرية إذن خاصية الإنسان وحده، وهي تشير إلى قدرة الإنسان على الفعل دون أي جبر أو تدخل من جانب الآخرين، وبهذا المعنى فهي تتطابق مع إمكانية الإنسان للتحرر من القيود التي تُكَبِّلُه سواء كانت هذه القيود مادية أو اجتماعية. وإذا كانت الحرية تفترض القدرة على الاختيار، فإن الإنسان لا يكون حرًا لمجرد كونه موجودًا منعزلًا عن الآخرين، لأن الحرية تتطلب بعض الشروط المادية؛ أي (الحرية

---

(٢٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(25) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. 194.

لـ) أو (من أجل)[٢٦]. وبالتالي فإن النظام السياسي المثالي هو ذلك الذي يسمح للأفراد أن يختاروا بأنفسهم من بين بدائل الفعل، وأن يطوروا من مهاراتهم المختلفة، وأن يمارسوا الأنشطة العامة والخاصة في ضوء ما تستهدفه هذه الأنشطة من الوصول إلى نمط الحياة الخيّرة[٢٧].

من ناحية أخرى فإذا كانت قضية "عدالة التوزيع" تمثل أحد ركائز التنمية، فإن هذا يعني أن وجود حد أدنى من الدخل والثروة، وتوفير التعليم المجاني، والرعاية الصحية، تمثل جميعها وسائل ذات أهمية استراتيجية؛ لأنها تُمكِّن الأفراد من ممارسة حرياتهم بالفعل. ويبدو برايبروك في هذا متأثرًا بـ«ماكس شتيرنر» (Max Stirner)، في تصوره للحرية بأنها قدرة الإنسان على القيام بشيء ما. فعندما يسعى الفرد إلى ممارسة حقوقه السياسية لكنه يفتقر إلى الوسائل المادية اللازمة للقيام به، فهو لا يكون بذلك حرًا. وبعبارة أخرى، إن الحرية تستلزم نوعًا من الاستطاعة المادية، وبالتالي فإن الحريات السياسية تصبح فكرة فارغة من المضمون من دون الحقوق الإيجابية[٢٨].

من هنا فإذا كانت تلبية الحاجات الأساسية تمثل الهدف المركزي من أي سياسة اجتماعية تريد لنفسها البقاء والازدهار، فإن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تُمثِّل المدخل الأساسي لممارسة الحرية؛ فمن دون تعليم مجاني، وحد أدنى من الدخل، ورعاية صحية كافية، ستظل القيود هي المتحكمة في الأفراد بحيث تَحول دون حريتهم في التصرُّف وقدرتهم على الفعل. وهذا يعني أن الحرية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل متطلبات معينة يُمثِّل وجودها شرطًا ضروريًا لقيامها. وهنا يتفق برايبروك مع «سيدني هوك» "Sidney Hook" (١٩٠٢-١٩٨٩)، الذي ذهب إلى أن الحرية بالمعنى السلبي ليست كافية وحدها، مؤكدًا على ضرورة التكامل بين نوعي الحقوق السلبية والإيجابية؛ فقد تكون هناك عقبات يتعيَّن التخلص منها لكي يمارس الإنسان حريته على النحو الأمثل[٢٩].

ومن الملاحظ أن إقرار برايبروك بفكرة الحرية المسئولة من جهة، وتأكيده على ضرورة التكامل بين صور الحريات من جهة أخرى، يجعله يلتقي مع «أشعيا برلين» "Isaiah Berlin" (١٩٠٩-١٩٩٧)، الذي أكد على ضرورة وجود الحريات السلبية والحقوق الإيجابية معًا لكي يكون الإنسان حرًا، معتبرًا الحرية بمثابة "قدرة

---

(26) Norman, Richard: "***Does Equality destroy Liberty?***", in: Keith Graham (ed.), *Contemporary Political Philosophy*, London: Cambridge Univ. Press, 1982, PP. 86-87.

(27) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 46.

(28) Hook, Sidney: ***From Hegel to Marx: Studies in the Intellectual Development of Karl Marx***, Michigan: ichigan Univ. Press, 1962, P. 175.

(29) Ibid. See also: Hook, Sidney: ***Philosophy and Public Policy***, Illinois: Southern Illinois Univ. Press, 1980, PP. 88-89.

فعّالة ومؤثرة على اتخاذ الفعل"، ومن ثَمَّ فإنها تستلزم بعض الشروط والمتطلبات لكي يمارس الإنسان قدرته على الاختيار والفعل؛ وفي مقدمتها "تكافؤ الفرص التعليمية"[٣٠].

كذلك فإن اعتقاد برايبروك بوجود علاقة وثيقة بين الحرية من جانب وتوسيع قدرات الأفراد وإمكاناتهم من جانب آخر، يتفق فيه مع «أمارتيا صن» "Amartya Sen" (١٩٣٣-...؟)، الذي ذهب إلى ضرورة تنمية «القدرات الأساسية» (Basic Capabilities) للأفراد، والاهتمام ببعض الوظائف المهمة للغاية في المجتمع شرط ألا ينزل الإنسان إلى المستويات الدنيا المقبولة وصولًا إلى مستويات معينة[٣١]. وقد ربط «صن» بين الحرية السياسية التي تعتمد على الاستقلال الذاتي، وبين التنمية وزيادة إجمالي الناتج الوطني؛ لأن الحرية- وكل الحقوق الديمقراطية التي يستتبعها توسيع قدرات الأفراد واختياراتهم المختلفة- تُعَدُّ من "مكونات" التنمية، مثلما أن زيادة حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي وزيادة دخله الحقيقي يمثل مدخلًا إلى تحقيق إنجازات مهمة[٣٢].

(ب) حقوق الإنسان.

إذا كانت الحرية إحدى الحقوق الأساسية للأفراد، فإن برايبروك يذهب إلى أن هناك مجموعة من الحقوق الثابتة التي ينبغي أن يحوزها كل إنسان في كل زمان ومكان، وعلى رأس هذه الحقوق تلك التي تحمي السلامة الجسدية للإنسان؛ مثل الحق في عدم احتجازه من دون تهمة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في حماية الحرية الشخصية من التعسف، وما إلى ذلك[٣٣].

من هذا المنطلق فإن وظيفة الحقوق لا تتمثل في كونها حماية لحياة الإنسان، أو الحفاظ على ممتلكاته الخاصة فقط، بل تتمثل أيضًا في كونها وسائل لحماية حرياته الأساسية من جهة، وقياس مدى فعالية الحكومة بالنسبة لتطوير قدرات الأفراد من جهة أخرى[٣٤]. ويؤكد برايبروك أن هناك مسئولية مجتمعية لضمان حقوق الإنسان، وغالبًا ما تتطلب هذه المسئولية أكثر من مجرد الإقرار القانوني بالحقوق؛ فقد تتطلب أيضًا التأكد من توفير الظروف والأوضاع الملائمة للسماح للأفراد بممارسة حقوقهم وحرياتهم بالفعل[٣٥].

---

(30) Berlin, Isaiah: ***Liberty***, Incorporating (Four Essays on Liberty), ed.: Henry Hardy, New York: Oxford Univ. Press, 1969, PP. 169f.

(31) Sen, Amartya: ***Inequality Reexamined***, Oxford: Clarendon Press, 1992, P. 45.

(٣٢) صن، أمارتيا: **فكرة العدالة**، ترجمة: مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص. ٤٨٨.

(33) Braybrooke, David: ***Three Tests for Democracy: Personal Rights, Human Welfare, and Collective Preference***, New York: Random House, 1967, P. 77.

(34) Braybrooke, David: ***Analytical Political Philosophy***, P. 71.

(35) Ibid, PP. 71-72.

كذلك يذهب برايبروك إلى أن تفعيل الحقوق يتطلب وجود مجتمع منظم تنظيمًا جيدًا، ولهذا فإن الحقوق في نظره ذات طبيعة اجتماعية في المقام الأول؛ حيث لا يمكن تفسيرها أو تبريرها إلا ضمن سياق اجتماعي محدد. وعلى نحو أكثر تحديدًا، لا يمكن ممارستها إلا وسط الجماعة(٣٦). ومن ناحية أخرى، فإن الحقوق عنده تستند إلى أساس نفعي، وهو يعتبرها طبيعية ثابتة، و"غير قابلة للانتهاك" Inalienable. ويبدو هذا الوصف متفقًا مع ما ذهب إليه «هربرت هارت» (Herbert Hart)، من أن حقوق الأفراد هي بمثابة حقوق لهم كبشر، وهي الحقوق التي لا تُمْنَح أو تُقَدَّم من خلال أي عمل طوعي أو إرادي(٣٧).

هذا يعني أن برايبروك يركز على مدى فائدة الحقوق، ويُمثِّل "الحق" نوعًا من المطالبة بشيء ما، ويستتبعه إلزامٌ من جانب الآخرين. كذلك فإنه وإنْ كان لا يصف الحقوق بأنها "مطلقة"، فإنه يستخدمها بنفس استخدام "هربرت هارت": فمن ناحية، لا يريد أن يدعوها "حقوق مطلقة"؛ لأن مثل هذا الوصف سوف يكون قوي أكثر مما ينبغي، ولن تكون هناك حجة سائغة يمكن من خلالها تبرير تقييد الحقوق في حالات معينة. ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول إن الحقوق نسبية؛ لأنه سوف يكون من السهولة تبرير انتهاكها. ومن هنا فإنه يمكن اعتبارها "أشياء مثل القيم المطلقة"، وهذا لا يتعارض مع إمكانية تقييدها في حالات خاصة. وبالتالي، فإن تصوره للحقوق يتطابق مع تصور "هارت"، الذي ذهب إلى أن مفهوم الحق ينتمي إلى دائرة الأخلاق التي تَنصَبُّ على تحديد متي ينبغي تقييد حرية شخص ما، وليس هناك إنسان له حق غير مشروط في فعل أو عدم فعل أي شيء في كل الحالات(٣٨).

نخلص من هذا إلى أن القيمة الأساسية لحقوق الإنسان تنبع في نظر برايبروك من نتائجها وفائدتها بالنسبة للأفراد والمجتمع على حد سواء. كذلك فإن ثمَّة "أولوية" عندما يقع التضارب بشأنها؛ في ضوء ما تُسهم به في تطوير قدرات الأفراد وتدعيم نظام المجتمع الديمقراطي. ومن هنا تتضح الصلة الوطيدة بين الحقوق وإشباع الحاجات؛ لأن الأخيرة تُمثِّل الطابع الاجتماعي لحقوق الإنسان، كما تُمثِّل وسائل مهمة بالنسبة لنوع الحياة الخيّرة الذي يلائم الأفراد.

يترتب على ذلك أن الحقوق الإيجابية عند برايبروك تُعَدُّ أكثر أهمية من غيرها من الحقوق السلبية. وفي هذا الإطار نجده ينظر إلى التعليم بوصفه حاجة أساسية تتطلب الإشباع العام، وبالتالي فهو حقٌ أساسي لكل الناس، وهو حق ينبع من ضرورة تمتعهم بالمساواة في فرص التعليم. وقد أكد على ذلك بأن العدالة تتطلب

---

(36) Braybrooke, David: ***Three Tests for*** **Democracy**, P. 42.

(37) Hart, Herbert: "***Are There Any Natural Rights?***", in: A. Quinton (ed.), *Political Philosophy*, London: Oxford Univ. Press, 1968, PP. 55-56.

(38) Ibid, P. 56.

ضمان الاستجابة لهذه الحاجة، وبالتالي فإن أي شكل من أشكال التمييز في التعليم يُمثِّل نوعًا من التحيز وانتهاكًا لهذا الحق[٣٩].

ويمضي برايبروك فيذهب إلى أن التعليم لا ينبغي أن يكون موضع حرية شخصية، وبالتالي فإن (خصخصة التعليم)، وما يستتبعها من وجود مدارس وجامعات عامة وأخرى خاصة، يُمثِّل خرقًا لمبدأ المساواة الإنسانية بصفة عامة؛ الأمر الذي سيشكل تهديدًا للمجتمع. ومن هذه الزاوية، انتقد اقتصاد السوق وسياسة الخصخصة التي تم من خلالها "تجريب" الليبرالية الجديدة، والتي طبقتها "تاتشر" في إنجلترا سنة ١٩٧٩، و"ريجان" في أمريكا سنة ١٩٨١، وامتدت إلى كل المجالات الإنسانية ومن بينها التعليم[٤٠].

كذلك يدعو برايبروك إلى ضرورة تطوير نظام التعليم بما يتلاءم مع المُثُل الديمقراطية العليا؛ وبحيث يكون التعليم وسيلة للتحرر الإنساني، وتوسيع الآفاق، وخلق الظروف المواتية لحياة اجتماعية كريمة. وهذا يتطلب مجانية التعليم من جانب، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم من جانب آخر، وأن يكون التعليم أداة لتطوير قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم من جانب ثالث[٤١].

(ج) السعادة والرَفاهة الإنسانية.

إذا نظرنا إلى إحدى الإشكاليات الأساسية لأي سياسة حكومية، سنجدها تتمثل في كيفية الوصول إلى أعلى مستوى من الحياة الكريمة في ضوء الوضع في الاعتبار كمية ونوعية المواد المتاحة. وهنا نجد برايبروك يدعو إلى ضرورة وجود حد أدنى من إشباع الحاجات الأساسية، مؤكدًا في الوقت ذاته على ضرورة أن «يضمن الهيكل الأساسي المُحدِّد لتوزيع الدخل وجود الحد الأدنى من الاحتياطات التي يحتاجها الفقراء، كما يجب أن يكفل لجميع الأفراد ضمانات للابتعاد عن النزاعات والاضطرابات، حيث أن العدالة والسلام الاجتماعي جانبان من جوانب الخير المشترك في المجتمع. وبالتالي فإن أي مكافآت أو تفضيلات للبعض على حساب الآخرين، وفقًا لمبدأ الجدارة، يجب أن تكون متوافقة مع هذه السياسة»[٤٢].

هذا يعني أنه إذا كانت هناك صلة وثيقة بين إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة، فإن العدالة ذاتها تصبح فكرة فارغة من دون حد أدنى من إشباع هذه الحاجات. وبالمثل فإن المساواة تصبح مبدأ فارغًا من المعنى عندما تكون الحاجات الأساسية غير مُشبَعة[٤٣].

---

(39) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, PP. 32-37.
(40) Ibid, PP. 143-150.
(41) Ibid, PP. 152-155.
(42) Braybrooke, David: ***Natural Law Modernized***, P. 55.
(43) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, PP. 138-139.

ومن الملاحظ أن معيار مستوى الحياة الكريمة ينبغي أن يجمع بين عنصرين أساسيين، وهما: "الوظائف" وتعني الأنشطة المختلفة التي يؤديها الإنسان في المجتمع، و"القدرات" وتتمثل في قدرته على الاختيار بين البدائل المختلفة للفعل. ومن هنا يذهب برايبروك إلى ضرورة وجود ترتيبات تُمكِّن الأفراد من تنظيم احتياجاتهم، وكذلك ترتيبات معينة تُقيِّد من استخدام الأسلحة الفتاكة وما إلى ذلك، وهذا يتسق أيضًا مع نموذج «الحياة الخيّرة» والمجتمع الأمثل(٤٤).

ومن الملاحظ كذلك أن تصور برايبروك للرفاهة ينطلق في أساسه من «المنفعة العامة»(٤٥)، الذي أسَّس له «جيرمي بنتام» (Jeremy Bentham) (١٧٤٨-١٨٣٢)، و«جون ستيوارت مِلْ» (John Stuart Mill) (١٨٠٦-١٨٧٣). وقد عرَّف «مِلْ» مذهب المنفعة العامة بأنه اتجاه فلسفي يقوم على أساس أن الأفعال تكون صائبة بقدر ما تنزع إلى تحقيق السعادة للآخرين، وتكون خاطئة بقدر ما تنزع إلى إحداث الشقاء لهم. ويُقصد (بالسعادة) "اللذة" وغياب "الألم"، ويُقصد (بالشقاء) الألم والحرمان من اللذة(٤٦).

إن هذا يؤكد أن المجتمع في نظر برايبروك ينبغي أن يكون أداة لإمداد الأفراد بالاحتياجات المطلوبة لنمط الحياة الخيّرة الذي يلائمهم، وبالتالي فإن المجتمع المثالي هو ذلك الذي يوفر لأكبر عدد من أفراده أعلى مستويات السعادة والحياة الكريمة(٤٧). ومن ثَمَّ يترتب على الأخلاق النفعية أن واجب الحكومة يتمثل في خدمة المجتمع وتعزيز السعادة لأفراده، وكما يقول «بنتام»: «إن معيار السياسة العامة في الدولة ينبغي أن يكون متوافقًا مع مبدأ المنفعة (السعادة)، وبحيث يؤدي إلى زيادة سعادة المجتمع، وليس إلى تقليلها. ومن ثَمَّ ينبغي أن يتم الحديث عن صواب أي فعل سياسي في ضوء قوانين المنفعة»(٤٨).

---

(44) Braybrooke, David: ***Natural Law Modernized***, P. 89.

(٤٥) طبقًا «لمذهب المنفعة العامة» Utilitarianism، فإن السمة الجوهرية للأفعال تعتمد على نتائجها، وبالتالي فإن معيار صواب الأفعال يتحدد من خلال النتائج المتوقعة منها؛ والفعل يكون صوابًا من الناحية الأخلاقية إذا كان يحقق "أكبر قدر من السعادة" (the Greatest Happiness) لأكبر عدد من الناس. وقد عرَّف «بنتام» المنفعة بأنها «تلك الخاصية الموجودة في الفعل، والتي تنزع إلى إحداث فائدة، أو متعة، أو خير، والحيلولة دون وقوع ضرر، أو أذى، أو ألم، بالنسبة لمجموع الأفراد أصحاب المصلحة المعنية. فإذا كان المجموع هو المجتمع بصفة عامة، كان المقصود من المنفعة التي نبحث عنها هي سعادة المجتمع، وإذا كان هذا المجموع يمثل فردًا واحدًا، كان المقصود من المنفعة هي سعادة الفرد». انظر:

(Bentham, Jeremy: ***An Introduction to the Principles of Morals and Legislation***, Kitchener: Batoche Books, 2000, PP. 14-15).

(46) Mill, John Stuart: ***What Utilitarianism Is?***, in: idem, *Utilitarianism and On Liberty*, ed.: Mary Warnock, Oxford: Blackwell Publishing Ltd, 2nd ed., 2003, P. 186.

(47) Braybrooke, David: ***Natural Law Modernized***, P. 48.

(48) Bentham, Jeremy: op. cit., P. 15.

نخلص مما سبق إلى أن برايبروك يؤمن بنوع من الوحدة والتكامل بين جوانب التنمية المختلفة، ومستلزماتها، وهو بذلك لا يعتبر التنمية الاقتصادية على أنها تتجلَّى فقط في آثارها ونتائجها المادية، بل تشمل تطوير قدرات الإنسان، وبحيث تشمل أيضًا تطوير وضعية النظام السياسي ومكانته المحلية والدولية أيضًا. ومن الملاحظ- إجمالًا- تأكيده على الربط بين النمو الاقتصادي وازدهار النظام الديمقراطي في المجتمع، بحيث يمكن القول إن التقدم الاقتصادي الذي من شأنه أن يعمل على إشباع الحاجات الأساسية يتبعه في أغلب الأحيان تدعيم أركان الديمقراطية وترسيخها في أذهان الأفراد.

وبعد أن تناولنا الدعائم الأساسية التي يتطلبها المجتمع المثالي عند برايبروك، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: كيف جاءت رؤيته للفعل الديمقراطية في ضوء نظريته في جودة الحياة؟ وإلى أي مدى تؤثر الحاجات الأساسية على انخراط الأفراد في السياسة ومدى العنف أو الضغط الذي يمارسونه من أجل إشباعها؟

المحور الثالث: النظام السياسي وأزمة الإنسان المعاصر.

خلصنا في المحور السابق إلى أن الحرية تمثل ركيزة أساسية لجودة الحياة، ومن هذا المنظور يجب الحكم على السياسة العامة للدولة وفقًا للاحترام والحماية اللتان توفرهما للحرية وللحقوق الفردية والاجتماعية. وبهذه الطريقة، أمكنَ لبرايبروك أن يؤسس لمعايير محددة يمكن من خلالها قياس مدى فعالية الديمقراطية التي تربط في طيَّاتها بين حقوق الأفراد وتحقيق الحياة الكريمة.

(أ) الديمقراطية ومستلزماتها.

يذهب برايبروك إلى أن مدى إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة للأفراد يؤثر على مستوى ممارستهم السياسية. وهنا يدعو إلى ضرورة توسيع مجال الفلسفة السياسية بحيث لا يقتصر بحثها على أشكال الحكومات التقليدية، وإنما يجب أن تهتم بالمسائل التي أصبحت تمثل جزءًا لا يتجزأ من الوضع الإنساني الحديث. وعليه فبدلًا من "الفلسفة السياسية" بالمعنى الكلاسيكي، يجب أن نولي عناية أكبر "بالفلسفة الاجتماعية"، كما يجب أن تحل مشكلة "الإلزام الاجتماعي" محل المشكلة التقليدية المتمثلة في "الإلزام السياسي"[٤٩].

وقد مثلت آراء برايبروك الفلسفية حول جودة الحياة نقطة انطلاقه في النظر إلى الديمقراطية بوصفها النظام السياسي الأمثل الذي يمكن من خلاله إشباع حاجات الأفراد وتطوير قدراتهم وتحقيق أهدافهم الخاصة. ذلك أن النظام الأمثل يرتكز على السعي إلى تحقيق ثلاثة جوانب أساسية، وهي: «الحاجات» Needs، و«الحقوق» Rights، و«القواعد» Rules. وانطلاقًا من الارتباط الوثيق بين هذه المفاهيم الثلاثة،

(49) Braybrooke, David: "***The Expanding Universe of Political Philosophy***", *The Review of Metaphysics*, Vol. 11, No. 4, 1958, P. 649.

نـزع برايبـروك إلـى الإيمـان بالأهميـة الكبيـرة التـي تحتلهـا للوصـول إلـى النظـام الديمقراطي، وتحقيق ما نسميه بجودة الحياة[٥٠].

هذا يعني أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية لقيام الديمقراطية عند برايبروك، وهي:

(١) تلبية الحاجات الأساسية في ضوء ما تُسهم بـه من تفعيل الأدوار الاجتماعية للإنسان. وينبغي أن يكون هذا المتطلب هدفًا مركزيًا لسياسة الدولة.

(٢) ضرورة تفعيل الحقوق الإيجابية للتأكد من إشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد.

(٣) يجب أن تشتمل القواعد الاجتماعية والسياسية والقانونية على مبادئ تنظم حقوق الأفراد والجماعات.

تمثل هذه المتطلبات مقومات أساسية للفعل الديمقراطي، وعلى حد تعبير برايبروك معايير للطرف الفاعل الراشد في صنع السياسة، حتى نكون بإزاء «فاعلية مُنتِجة» (Productive Activity) تقوم على المشاركة الحقيقية عند اتخاذ القرارات السياسية[٥١]. وفي هذا الإطار نجده يربط بين الأفكار السياسية والإصلاح على نحو يستهدف تغيير المجتمع إلى وضعية أفضل. ولذلك فهو يعول على إصلاح المؤسسات الاجتماعية بحيث يصاحب هذا الإصلاح خلق الظروف الملائمة أمام الفعل السياسي الذي يشجع هذا النوع من الفعالية المُنتِجة ويُغذِّيها[٥٢].

هذا يعني أن برايبروك يركز على ضرورة توفير الظروف الملائمة أمام الأفراد، ووجود نوع من التقدير الاجتماعي على ما يتم إنجازه من أعمال، ودرجة من الاستقلال الفردي مصحوبًا بنوع من التميز بينهم[٥٣]. ولهذا فإن الفعل الديمقراطي يمثل في نظره الصورة المثلى لما يسميه "البديهية الإجمالية للفعل العقلاني" الذي يرتكز على فكرة الاختيار بين بدائل متعددة وإجراءات سليمة يستند إليها الأفراد الذين يتصرفون بعقلانية[٥٤].

وانطلاقًا من توجهه النفعي، يذهب برايبروك إلى ضرورة نزوع السياسة العامة إلى إشباع الحاجات الأساسية كمدخل لقيام الفعل الديمقراطي، وعلى حد قوله:

---

(50) Braybrooke, David: ***Three Tests for Democracy***, passim.

(51) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, PP. 54-55.

(52) Braybrooke, David: "***Changes of Rules, Issue-Circumscription, and Issue-Processing***", in: idem (ed.), *Social Rules: Origin; Character; Logic; Change*, Boulder, CO: Westview Press, 1996, PP. 75-76.

(53) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 87. See also: Braybrooke, David, and Others: ***Logic on the Track of Social Change***, Oxford: Clarendon Press, 1995, passim.

(54) Braybrooke, David: "***Self-Interest in Times of Revolution and Repression***", in: H. J. Johnson, and Others (eds.), *Revolutions, Systems, and Theories: Essays in Political Philosophy*, Dordrecht; Boston: D. Reidel Pub. Co., 1979, P. 61.

«إن السياسة الاجتماعية التي تحقق أكبر قدر ممكن من تلبية الحاجات الأساسية، من شأنها أن تؤسس للفعل الحر، وأن تحقق تقدمًا ملموسًا نحو منفعة أكبر للجميع؛ وبالتالي نحو مجتمع أكثر ازدهارًا»[٥٥].

من هنا يتعيَّن على الحكومة أن تراعي مبدأ الأولوية عند إشباع الحاجات الأساسية، والذي بمقتضاه يجب توفير الحد الدنى من الاحتياجات الضرورية للأفراد دون المساس بتفضيلاتهم الخاصة واختياراتهم الذاتية. وهنا يعول برايبروك على مبدأ "الحكم الذاتي" الذي تستند إليه الديمقراطية، وخاصة في ظل الحكومات الوطنية باعتبارها الجهة المسئولة في المقام الأول عن تلبية الحاجات الأساسية وفقًا لمبدأ الأولوية[٥٦].

ومن الملاحظ أن تأكيد برايبروك بأن الحاجات الأساسية تتصل بشكل مباشر بالسياسة يلتقي فيه مع ما ذهب إليه «برتراند راسل» "Bertrand Russell" (١٨٧٢-١٩٧٠) من أن هناك مجموعة من الرغبات الأساسية والملحّة التي تؤثر بقوة على الفعل السياسي، وقد أسماها «راسل»: «الرغبات ذات الأهمية السياسية» (Politically Important Desires)، ويأتي على رأسها «ضرورات الحياة» (Subsistence Needs) أو "حاجات الكفاف"؛ من مأكل ومأوي وملبس. وعندما تصبح هذه الضرورات نادرة أو مما يصعب الحصول عليه، فلا حد يمكن أن تقف عنده الجهود التي يبذلها الأفراد، أو العنف الذي يمارسونه؛ في سبيل الحصول عليها[٥٧].

وقد أوضح «راسل» أن الحاجات الأساسية تمثل الدافع الأهم للأفراد بالنسبة لانخراطهم في السياسة، وبالتالي ينبغي أن تأخذ النظريات السياسية (على اختلافها) في اعتبارها دراسة الدوافع الإنسانية بالمعنى الأوسع للكلمة؛ من حيث احتياجات البشر، وآمالهم، ومخاوفهم، وعلاقة ذلك بأهدافهم ومستوياتهم واهتماماتهم. وهو الأمر الذي حَدا به إلى القول بأن إهمال هذه المسألة هو السبب في الإخفاقات المتكررة في السياسة، وعلى حد قوله: «إذا ما أردنا للسياسة أن تصبح ذات طابع علمي؛ بحيث يمكن التنبؤ بما سيفعله الأفراد، فمن الضروري أن ينفذ التفكير السياسي إلى أعماق الفعل الإنساني، وأن لا يركز فقط على معرفة على ظروفهم المادية، بل يجب أن يهتم كذلك بمعرفة نظام رغباتهم كله، وقوة كل رغبة مقارنة بغيرها»[٥٨].

(ب) الرأسمالية وأزمة الإنسان.

---

(55) Braybrooke, David: ***Natural Law Modernized***, P. 48.
(56) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. 62.
(57) Russell, Bertrand: ***Human Society in Ethics and Politics***, with a New Introduction by: John G. Slater, London: Routledge, 1992, P. 160.
(58) Ibid, PP. 159-160.

شهد القرن العشرون الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية، ومن بينها الأزمة التي تسببت فيها الرأسمالية والمرتبطة ارتباطًا مباشرًا بما يُسمى «المسألة الاجتماعية». وهنا نجد برايبروك لا ينظر إلى هذه الأزمة بوصفها نابعة من عوامل اقتصادية فحسب، بل إن لها وجوهًا عدة؛ حيث تمتد إلى المجالات السياسية والبيئية والسيكولوجية أيضًا. كما يذهب إلى أن أحد المخاطر التي تواجه الأفراد وهم بصدد الفعل الديمقراطي يتمثل في شدة نظام السوق وصرامته على حياتهم، وإلى الحد الذي تمتد فيه سطوته إلى تفضيلاتهم الخاصة، ويؤثر سلبًا على تحقيق العدالة الاجتماعية(٥٩).

وعلاوة على ذلك، فإن الجانب الأكثر قسوة ووحشية لقوة الأنظمة الرأسمالية لا يتمثل فقط في سيطرتها على المنافع والمصالح، والاهتمامات التي تحرك الناس، بل يتجلَّى كذلك في قوة نفوذها على وظائفهم وأدوارهم الاجتماعية، كما في الارتباطات الأسرية والعلاقات العاطفية. وهو الأمر الذي حَدا ببرايبروك إلى القول بأن: «بعض الأشياء الغالية والقيّمة في حياة الناس، كالحب والصداقة، والزمالة، وهدوء البال، عرضةٌ لأن يضحي بها الإنسان تحت ضغط "المنافسة" التي لا ترحم»(٦٠).

من هنا وعلى خلاف ما نادى به ليبراليو القرن التاسع عشر، فإن الاقتصاد الرأسمالي أو السوق التنافسي لم يحقق مجتمعات الحرية والمساواة والإخاء لجميع المواطنين، وبالتالي فقد ظهرت الحاجة إلى تدخل الدولة من أجل الإصلاح ورفع الظلم عن كاهل العمال والفقراء. ومن هنا نزعت الرأسمالية- منذ نشأتها- إلى تدمير العلاقات الاجتماعية وأواصر الصلة بين الأفراد، كما نزعت إلى جعل كل شيء يخضع لقوة رأس المال. ويستشهد برايبروك في ذلك بما ذهب إليه عالم الاقتصاد الأمريكي «فرانك نايت» (Frank H. Knight) (١٨٨٥-١٩٧٢)، من أن "فلسفة المنافسة الغربية تظل عاجزة عن تحقيق هذه الأشياء الطيبة والثمينة"(٦١).

والواقع أن الرأسمالية تجدد نفسها كل فترة، وقد استطاعت أن تتجاوز أزماتها وسلبياتها في كل حقب من الحقب التي مرت بها، وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية، وتدخل الدولة في الاقتصاد، والمنع النسبي للاحتكار، وتوفير الضمان الاجتماعي، وتقديم إعانات للبطالة في ظل خلق مناخ ديمقراطي حقيقي وشفافية ومحاسبة الفاسدين.

لكن برايبروك يمضي مع ماركس في نقده للرأسمالية؛ موضحًا أنه في ظل قيام فلسفة المنافسة على أرض الواقع، فإن الإنتاج لن يكون إلا بهدف التملك وحده.

---

(59) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 129.

(٦٠) برايبروك، دافيد: **القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال**، ص ص. ٩٦-٩٧.

(٦١) المصدر السابق، ص. ٤٥.

وعليه فإن الهدف النفعي للإنتاج سيكون بالضرورة هدفًا "أنانيًا"؛ إذ إن الإنسان سيعمل وسينتج ليحوز شيئًا ما لنفسه فقط، وبالتالي فالهدف من وراء إنتاجه هو- إن صح التعبير- (تشيئ) حاجته الأنانية المباشرة[٦٢]. ومن هذه الزاوية نلاحظ أن جذور معظم المشكلات والأزمات الاجتماعية ترتد في جانب كبير منها إلى قصور جوهرية في البناءات النظرية لليبرالية في جانبها الاقتصادي، وهو الجانب الذي قامت عليه الرأسمالية. ذلك أن محور حياة الإنسان في نظر الليبرالية يكمن في الملكية الخاصة، وحرية التصرف في حياته وتسييرها كيفما شاء. ولهذا فإن كل القيم الأخلاقية عند الليبرالية لا بد وأن تستند إلى أحد قيمتين أساسيتين: "الحرية الفردية"، و"الملكية الخاصة".

ومن الملاحظ أن برايبروك يتفق مع «إريك فروم» "Erich Fromm" (١٩٠٠-١٩٨٠)، الذي حدَّد أبعادَ الأزمة الاجتماعية المعاصرة بأنها أزمة أخلاقية نابعة من عدم وجود معنى لحياة الإنسان نفسه، وعلى حد تعبيره: «إن الإنسان الحديث يشعر بأنه قَلِق، وبأن تحيُّره يزداد. وهو يعمل ويُكافِح، إلا أنه يُدرِك مغمومًا معنى العبث فيما يتعلق بنشاطاته. وبينما تزداد سيطرته على الطبيعة، يشعر بالعجز في حياته الفردية وفي المجتمع. وعلى حين يخلق أدوات جديدة للسيطرة على الطبيعة المادية، فهو يصبح ملازمًا لشبكة تلك الوسائل، ويَفقِد رؤية الغاية التي وحدها تُضفي عليها المعنى- أعني الإنسان نفسه. وبينما أصبح سيد الطبيعة، غدَا عبدًا للآلة التي صنعتها يداه. وبالرغم من معرفته الواسعة بالطبيعة المادية، فإنه جاهل فيما يتصل بأهم مسائل الوجود الإنساني وأكثرها أهمية، والمتمثلة في: من هو الإنسان؟ وكيف ينبغي أن يعيش؟ وكيف يمكن إطلاق الطاقات الهائلة فيه، واستخدامها بصورة مُنتِجة؟»[٦٣].

كذلك يتفق برايبروك مع «كراوفورد ماكفرسون» "Crawford MacPherson" (١٩١١-١٩٨٧)، الذي أكد على فكرة المشاركة الحقيقية للمواطنين في العملية السياسية؛ وبحيث يجب أن يكون ذلك مستندًا إلى تعليم رشيد يدعم المبادئ الأساسية للحكومة الديمقراطية[٦٤]. كذلك يبدو برايبروك قريبًا جدًا من ماكفرسون في ربطه بين الأفكار السياسية وبين التغيير الاجتماعي الذي يستهدف بناء مجتمع أفضل. وقد انصب اهتمام ماكفرسون على مشكلات الديمقراطية في العالم المعاصر، وحاول إقامة ما يمكن أن يُطلق عليه «علم السياسة الإنساني» (Humanistic Political

---

(٦٢) المصدر السابق، ص. ٤٧.

(٦٣) فروم، إريك: **الإنسان من أجل ذاته**، ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٧، ص. ٣٨.

(64) MacPherson, C. B.: ***The Life and Times of Liberal Democracy***, Oxford: Oxford Univ. Press 1977, PP. 93ff.

(Science، وهو العلم الذي يمكن أن يساهم في إعادة بناء الأسس الأخلاقية للأنظمة السياسية، لا أن يكتفي بمجرد تحليل الأفكار والمفاهيم كهدف في حد ذاته[٦٥].

ومن ناحية أخرى، يلتقي برايبروك في نقده لمبدأ المنافسة الرأسمالية مع ما ذهب إليه «ميشيل فوكو» "Michel Foucault" (١٩٢٦-١٩٨٤)، من أن المعرفة في ظل المجتمعات الرأسمالية تستهدف إخضاع الأفراد لعلاقات السلطة البرجوازية؛ وهنا نكون بإزاء عملية من الاستثمار السياسي لحاجات الجسد، وهي عملية ترتبط- وفقًا لعلاقات معقدةٍ ومتبادلةٍ- باستخدام الجسد اقتصاديًا كقوة للإنتاج المادي بحيث تساعد على تنمية وخدمة الطبقة البرجوازية وحدها. ولذلك فإن علاقات السلطة تعمل في الجسد عملًا مباشرًا؛ فهي توظفه، وتطبعه، وتقوِّمُه، وتعذِّبُه، وتُجبره على أعمال بعينها. وفي ظل هذه الأنظمة، تكون (الحاجة) أداة سياسية حسنة التنظيم؛ محسوبة بدقة ومستخدمة بعناية. ولهذا لا يصبح الجسد قوة نافعة ومفيدة إلا إذا كان جسدًا مُنتِجًا، وجسدًا مُستعبَدًا في الوقت ذاته، والاستعباد لا يتم بطريق مباشر عن طريق أدوات العنف والقمع؛ وإنما بإخضاع الجسد لقوانين النظام الرأسمالي، وترويضه عليها، وتكييفه مع الأوضاع القائمة؛ بحيث يتقبلها من دون أي رد فعل وكأنها حتمية تاريخية أو قدر إلهي. ولكي تنجح الرأسمالية في ترويض المجتمع وتخضعه لعلاقاتها على هذا النحو، وجب عليها أن تُقيم معرفة بالإنسان في جميع أبعاده. وهذه المعرفة وهذا التحكم يشكلان ما يسميه فوكو «التكنولوجيا السياسية للجسد»[٦٦].

المحور الرابع: نظرية برايبروك في ميزان النقد.

(أ) صورة الإنسان بين الليبراليين والماركسيين.

تناولنا فيما سبق نظرية برايبروك في جودة الحياة، وأبعاد النظام السياسي الذي يمكن من خلاله الوصول إلى المجتمع المثالي. ومن الملاحظ أن معظم أفكار برايبروك تدور حول طبيعة الحاجات الأساسية للوصول إلى مستوى من المعيشة بحيث يضمن للأفراد تحقيق أهدافهم، وممارسة حرياتهم، وضمان استقلاليتهم. ومن هنا فإن إشباع الحاجات يمثل متطلبًا أساسيًا من متطلبات العدالة. وبالتالي فإن رؤيته تنزع إلى توسيع دائرة العدالة الاجتماعية لتشمل العدالة العالمية، وفي هذا السياق تؤكد «سو كامبل»[٦٧] (Sue Campbell) أن الفكرة المحورية التي تنطلق منها آراؤه

---

(٦٥) واينشتاين، ميخائل أ.: «**ك. ب. ماكفرسون؛ جذور الديمقراطية والليبرالية**»، مقال ضمن: أنطونى دى كرسبني وكينيث مينوج (المحرران)، من فلاسفة السياسة في القرن العشرين، ترجمة: د/ نصَّار عبد الله، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص. ١٧٣.

(٦٦) فوكو، ميشيل: **المراقبة والمعاقبة: ولادة السّجن**، ترجمة: د/ علي مقلد، مراجعة: مطاوع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠، ص. ٦٧.

(67) Campbell, Sue: "***Empathy and Egoism***", in: Susan Sherwin & Peter K. Schotch (eds.): *Engaged Philosophy: Essays in Honour of David Braybrooke*, Toronto: University of Toronto Press, 2007, P. 221.

تتمثل في رفضه «للأنانية» (Egoism)؛ وهو مذهب فلسفي ينظر إلى الإنسان بوصفه مخلوقًا أنانيًا بطبعه، وعليه فهو يتوخى تحقيق مصالحه الشخصية فقط. وفي مقابل ذلك يحاول برايبروك إعادة التوازن بين الفرد والمجتمع، وتدعيم فكرة المشاعر الأخلاقية الإيجابية، التي ينبغي أن تكون دعامة للدوافع الإنسانية في النظرية السياسية، لأن ثمة نزوع طبيعي لدى الإنسان تجاه أخلاق التعاطف والكرم والإيثار.

كذلك فإن تأكيد برايبروك على أهمية إشباع الحاجات الأساسية، يجعله يلتقي نسبيًا مع ماركس الذي ذهب إلى أن "الحاجة" لا تمثل فقط المبدأ الأساسي للعدالة، بل تمثل كذلك المقوم الأساسي للحياة الإنسانية. وقد استهل ماركس طرحه لهذا المبدأ بالإشارة إلى أن المجتمع ينبغي أن يسعى إلى توزيع الموارد وفقًا لحاجة كل فرد، لكنه يؤكد في الوقت ذاته أن هذا لا يمكن أن يحدث إلا في المرحلة الأعلى للمجتمع الشيوعي؛ حيث سينمحي خضوع الأفراد لتقسيم العمل، وعليه سيزول التناقض بين العمل الذهني والعمل البدني، بعد أن يتحول العمل من كونه مجرد وسيلة لبقاء الإنسان على قيد الحياة إلى كونه أولى ضروريات الحياة، وبعد أن تزداد القوى الإنتاجية بفضل التطور الشامل للفرد، وتدفق ينابيع الثروة، وبالتالي يتم التغلب على مشكلة الندرة- فحينئذ فقط يمكن تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي على جميع المستويات، ويستطيع المجتمع أن يرفع شعار: "من كل حسب قدرته، إلى كل حسب حاجاته"[٦٨].

لكن موقف برايبروك بالنسبة للحاجة الإنسانية شديد الخصوصية والتميز؛ ذلك أن الماركسية تركز على توزيع الخيرات في المجتمع الشيوعي وفقًا لمبدأ الحاجة فقط، وبالتالي لا تعبأ بالأهداف والتفضيلات الخاصة للأفراد[٦٩]. وبالمثل فإن موقفه يتميّز عن موقف الليبراليين؛ إذ إن الليبرالية وبسيرها في الاتجاه المقابل للماركسية، تعتمد على مفهوم التفضيلات والأهداف الخاصة والفردية، وتهمل إلى حد كبير مفهوم الحاجات المعيشية الضرورية. ولهذا يبدو كلا الموقفين في نظر برايبروك متشددًا وأحادي الجانب ويحوى طابعًا من المغالاة، ومن الضروري أن يكمل أحدهما الآخر[٧٠].

تستهدف فلسفة برايبروك فهم طبيعة الإنسان وتفسير حاجاته في ضوء الأدوار الاجتماعية التي ينبغي على الدولة الاهتمام بها؛ حتى نصل إلى مجتمع تتحقق فيه القيم الإنسانية. ومن هذا المنظور تمثل رؤيته الفلسفية نقدًا لنظريتين شكلتا محور التفكير الفلسفي الحديث والمعاصر حول الإنسان بصفة عامة والعدالة الاجتماعية بصفة خاصة، وهاتان النظريتان هما: النظرية الليبرالية، والنظرية الماركسية.

---

(68) Marx, Karl: "***Critique of the Gotha Programme***", in: David Mclellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings*, Oxford: Oxford Univ. Press, 2nd ed., 2000, P. 615.

(69) Braybrooke, David: ***Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change***, P. 16.

(70) Braybrooke, David: ***Meeting Needs***, P. 7.

فالليبراليون وبدعوتهم إلى الحرية المطلقة دون قيود، ينظرون إلى المجتمع على أنه نظام من التبادل الحر، ويجب أن يتم السماح للأفراد بأن يحسبوا فرصهم، وأن يطوروا من قِيْمهم، دون أي تدخل من أيّ نوع سواءً جاء هذا التدخل من الدولة أو المجتمع. وبالتالي فالموارد الطبيعية، والفرص، والمراكز، والوظائف تُعَدُّ من هذا المنظور سلعًا يسعى الأفراد إلى امتلاكها على نحوٍ مشروع من خلال التبادل الحر في الأسواق. ولذلك، فإن الخير المسيطر في المجتمعات الرأسمالية يتمثل في الثروة.

أما الماركسيون فإنهم ينظرون إلى أصل المشكلة الاجتماعية على أنه كامن في التناقض بين (نظام الإنتاج) و(نظام التوزيع)، وبالتالي فإن كل المجالات الاجتماعية تَعكِسُ نمطًا وحيدًا من السيطرة الرأسمالية التي يجب التخلص منها. ولذلك، فإن الخير الأساسي في المجتمعات الاشتراكية يتمثل في السيطرة المتساوية على وسائل الإنتاج.

وبطبيعة الحال، هناك نظريات أخرى تؤكد على وحدة الحياة الإنسانية، وتسعى لإصلاح المجتمع أو تغييره، غير أن هاتين النظريتين هما الأساسيتان والمألوفتان عندما يتعلق الحديث عن المجتمع المثالي: فإحداهما تذهب إلى أنه إذا لم نتبن مبدأ المنافسة واقتصاد السوق، فسينتهي بنا المطاف إلى صورة من صور العبودية سواء للدولة أو للمجتمع، والأخرى ترى أنه إذا لم يتم التخلص من الصراع على وسائل الإنتاج، وهو الصراع الناتج أساسًا من السيطرة الرأسمالية عليها، فإن قوى السوق ستتحكم في كل المجالات الاجتماعية.

ومن الواضح كذلك أن فلسفة برايبروك تقف في وجه «الليبرالية الجديدة» (New Liberalism) وإنْ على نحو ضمني، حيث تتبنى الأخيرة مبادئ الليبرالية الاقتصادية، وتقلل من دور الدولة بحيث لا يمكنها التدخل في الاقتصاد. ومن هذا المنظور فهي تمثل أيديولوجيا جديدة يتم من خلالها تمرير الرأسمالية المطلقة في الجانب الاقتصادي، والديمقراطية الليبرالية في الجانب السياسي، على أنهما البديلان الأفضلان من بين كل البدائل الأخرى الممكنة. أما برايبروك فقد دافع حتى آخر لحظة في حياته عن دولة الرَفاهة الاجتماعية في العصر الذي انهار فيه هذا النظام، وهو ما يظهر في تأكيده على ضرورة اهتمام الدولة بسياسة الرَفاهة، وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

كذلك نلاحظ أن نظرة برايبروك إلى طبيعة الفعل السياسي تختلف عن نظرة «حنَّه آرنت» "Hannah Arendt" (١٩٠٦-١٩٧٥)، التي رفضت اعتبار الحاجات على أنها تمثل متطلبًا سياسيًا. وفي مقابل ذلك فإن النظام السياسي الأمثل- في تصورها- يجب أن يهتم أولًا وأخيرًا "بالفعل" (Action) الذي ينتمي إلى دائرة "المجال العام"، والذي يكشف الأفراد من خلاله عن ذاتهم، وهويّتهم، وتميُّزهم الفريد؛ لا بوصفهم أشياء مادية، بل بما هم بشر في المقام الأول. وهذا الظهور باعتباره

متميزًا عن مجرّد الوجود الجسدي- الحيواني- يستند إلى "المبادرة" Initiative، وهي مبادرة لا يمكن لأيّ كائن بشري أن يمتنع عنها إذا أراد أن يبقى إنسانًا[٧١].

والواقع أن "آرنت"- وانطلاقًا من توجهها الليبرالي- لا تنظر إلى العدل الاجتماعي على أنه من بين المتطلبات الأساسية للسياسة، وهي بذلك ترفض (خلافًا لما يراه الاشتراكيون بوجه عام) اعتبار الفقر والمعاناة المادية- وباختصار العوامل الاقتصادية- من بين الدوافع التي تؤثر في السياسة.

ومن ناحية أخرى فإن رؤية برايبروك للمجتمع المثالي تتقاطع مع رؤية الفيلسوفة المجرية «أجنس هيلر» (Ágnes Heller) (١٩٢٩-...؟)، التي ذهبت إلى ضرورة إعادة بناء الشخصية الفردية الواعيّة والفاعلة من ناحية، وتدعيم الأخلاقيات الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى، وذلك كسبيل لمقاومة الشر بجميع صوره، وإعادة التقارب الحميم بين الأفراد والمجتمعات[٧٢].

كذلك يتفق برايبروك مع «أمارتيا صن»، الذي ذهب إلى أن (الفقر) يمثل حرمانًا من القدرات الأساسية للأفراد، وليس مجرد تدني في مستوى دخلهم[٧٣]. وقد وظف هذا التعريف الخاص؛ فذهب إلى أن إشباع الاحتياجات الأساسية، فيما يتعلق بالمجموعات الأكثر حرمانًا التي تعيش على مستوى الكفاف، يساعد على زيادة الإنتاج والنمو بشكل كبير. وبالتالي فإن الفقر يرتبط بثلاثة أبعاد: الأول منها يشير إلى فقدان القدرة على القيام بحد أدنى من النشاطات التي لها علاقة بالبقاء على قيد الحياة، وبالتالي ينتج عن الفقر الوفاة في سن مبكرة جدًا، والبعد الثاني مرتبط بالمعرفة وعدم القدرة على القراءة والكتابة، والثالث مرتبط بمستوى الحياة المعيشية، والتواصل مع الآخرين، والمشاركة السياسية[٧٤].

كما تتفق «مارثا نوسباوم» "Martha Nussbaum" (١٩٤٧-...؟) مع برايبروك، حيث ذهبت إلى أنه ينبغي تنظيم المجتمع على نحو يراعي قدرات الأفراد، ويوفر المستوى الملائم من الحياة الكريمة والوصول إلى نمط الحياة الخيِّرة[٧٥]. وهذا

---

(٧١) أرندت، حنّة: **الوضع البشري**، ترجمة: هادية العرقي، بيروت: دار جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ص. ١٩٧-١٩٨.

(72) Grumley, John: ***Ágnes Heller: A Moralist in the Vortex of History***, London: Pluto Press, 2005, P. 72.

(73) Sen, Amartya: ***The Standard of Living***, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987, P. 18.

(٧٤) صن، أمارتيا: **التنمية حرية**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ٣٠٣، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤، ص. ١١٣.

(75) Nussbaum, Martha: "***Human Capabilities, Female Human Beings***", in: Idem (ed.), *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1995, PP. 61-62.

يعني أن الظروف الاجتماعية تؤثر بقوة على اختيارات الأفراد، وبالتالي يجب تحسينها على نحو يؤدي إلى تدعيم حقوق الأفراد وحرياتهم(٧٦).

(ب) نقد وتقييم لفكرة جودة الحياة.

لم تستطع آراء برايبروك أن تنجو من بعض الانتقادات؛ لافتقارها على ما يبدو إلى المنظور الحيوي الذي يجعلها أكثر تماسكًا، وبسبب طابعها الصارم في التمييز بين الحاجات والتفضيلات. فالشيء الذي يُنظر إليه كحاجة أساسية عند أفراد مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، والعكس صحيح؛ فالشيء الذي يُعَدُّ شأنًا خاصًا في مجتمع معين قد يصير في مجتمع آخر حاجة ضرورية للجميع. ولذلك فإن مفهوم جودة الحياة يشير إلى معنيين مختلفين، وهما(٧٧):

المعنى العام (مستوى الرَفاهة المادية): ويشير إلى مستوى الحياة الكريمة التي يحياها المرء، ويتوقف ذلك على مدى شعوره هو نفسه بتلك الحياة. غير أن مجرد البقاء على قيد الحياة قد لا يكون أكثر أهمية، بالنسبة لكثيرين، من التضحية التي يبذلونها في سبيل الآخرين حتى ولو على حساب حياتهم الخاصة. ومن هنا يقودنا هذا إلى المعنى الثاني لجودة الحياة.

المعنى الخاص (مستوى الأخلاق الإنسانية): ويشير إلى تقييم سلوك الشخص، خاصة عند اتخاذ الخيارات الأخلاقية، إزاء الآخرين. وبهذا المعنى، يمكننا الحكم سلبيًا على نوعية حياة شخص ما نظرًا لقسوته أو جشعه، كما يمكننا الحكم بالإعجاب والتقدير بالنسبة لنوعية حياة القديسين أو الأبطال الذين يقدمون تضحيات كبيرة في سبيل الآخرين. ومثال ذلك، فإن الشخص الذي فقَد بصره من أجل إنقاذ العديد من الأرواح البريئة لا يتمتع بنوعية أو بجودة حياة عالية جدًا (بالمعنى الأول)، لكنه لديه جودة حياة عالية بالمعنى الثاني.

من هنا فإن "جودة الحياة" ذاته يبدو تعبيرًا ذاتيًا يشير إلى المكانة النسبية للأفراد في الحياة، ووضعهم في المجتمع. ورغم حداثة هذا المفهوم- كما أشرنا في مقدمة هذا البحث- فإنه لا يزال موضع تحفظ لما قد يسببه من خطورة نابعة من تقييم الحياة الإنسانية بدرجات مختلفة، ووفقًا لجودة كل منها بالنسبة للأفراد، على اختلاف الثقافات والمجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم الحياة وفقًا لجودتها النسبية يتعارض صراحة مع فكرة المساواة التي يجسدها مذهب كانط القائل بأن كل إنسان له

(76) Nussbaum, Martha: "***Capabilities and Social Justice***", *International Studies Review*, Vol. 4, No. 2, 2002, P. 124.

(77) Kupperman, Joel J.: ***Ethics and Qualities of Life***, Oxford: Oxford Univ. Press, 2007, P. 4.

كرامة مُتأصِّلة فيه، وأن حريته يجب أن تكون بعيدة عن المقايضات النفعية التي تُقاس بها السلع والخيرات المادية(٧٨).

وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة مفهوم دينامي متطور؛ بمعنى أن القدر اللازم من الموارد لإشباعها يزيد ويتنوع ويرتقي كلما حقق المجتمع نجاحًا في مجالات التنمية. بل إن الحاجات المعيشية ذاتها ليست ثابتة، وإنما هي ذات طبيعة متطورة من خلال ارتباطها بمدى النمو الاقتصادي في المجتمع، كما أنه من المتعذر تحديدها، وتمييزها عن مجرد التفضيلات والحاجات الثانوية، وهو الأمر الذي حَدا بـ«جيليان بروك» (Gillian Brock) إلى القول بأن مشروع برايبروك بصيغته الحالية يقف مكتوف الأيدي إزاء الانتقادات الموجهة إليه نظرًا لما يتضمنه من عيوب بنيوية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم أخذه في الاعتبار أن الحاجات الإنسانية متعددة وتتفاوت من حيث درجة أهميتها بالنسبة للأفراد، وبالتالي تتعدد وسائل اشباعها. فنظرًا لأن الحاجة مفهوم "ذاتي" وغير محدد؛ إذ إن ما يُعتبر بمثابة "حاجة" يختلف بين المجتمعات ككل، وداخل المجتمع الواحد عبر تطوره، فإن مفهوم الحاجة يتحدد بالتالي- من بين عوامل أخرى- من خلال المعتقدات والمواقف والتفضيلات الثقافية(٧٩).

وإذا وضعنا في الاعتبار كذلك أن وظيفة الفلسفة السياسية تتمثل في فهم طبيعة السياسة، فإن أي منهج سياسي ينبغي الحكم على قيمته في ضوء ما يُسهم به من تفسير الظواهر السياسية الماثلة في العالم الإنساني. ومن هذا المنظور فإن برايبروك لم يأخذ في الحسبان أنه من الصعوبة في عالم اليوم، بالنسبة لفيلسوف السياسة، وضع إطار عام للظواهر المشتركة في الحياة السياسية، كما أنه لم يقف على طبيعة المسائل السياسية بطريقة دقيقة(٨٠).

كذلك ثمة مشكلات مهمة لم يتطرق إليها برايبروك، وعلى رأسها وجود حاجات لا متناهية في مقابل قلة الموارد المتاحة. والواقع أن برايبروك لم يقدم أي حلول لكيفية المواءَمة بين الموارد الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا التي تُساهم في استمرار الحياة وتنميتها(٨١).

---

(78) Birnbacher, Dieter: "***Quality of Life: Evaluation or Description?***", *Ethical Theory and Moral Practice*, Vol. 2, No. 1, 1999, P. 25.

(79) Brock, Gillian: "***Braybrooke on Needs***", *Ethics*, Vol. 104, No. 4 (Jul., 1994), PP. 811-812.

(80) Miller, Eugene: "***Rejoinder to "Comments" by David Braybrooke and Alexander Rosenberg, Richard Rudner and Martin Landau***", *American Political Science Review*, Vol. 66, No. 3, 1972, P. 861.

(81) Macintosh, Duncan: "***The Mutual Limitation of Needs as Bases of Moral Entitlements: A Solution to Braybrooke's Problem***", in: Susan Sherwin & Peter K. Schotch (eds.): *Engaged Philosophy: Essays in Honour of David Braybrooke*, op. cit., P. 77.

من هنا تبدو فلسفة برايبروك، في نظر «نانسي فريزر»[٨٢] (Nancy Fraser)، أقرب إلى الطابع "التقديري" منها إلى الطابع "المعياري" (بمعنى أنها خطة واقعية للمستقبل، وليست نموذجًا مُتَصَوَّرًا لما ينبغي أن يكون). ولذلك لم ترَ «فريزر» في نظريته إلا أمرًا مستشكلًا؛ لأنها تُحول التركيز من القضايا المتعلقة بالتوزيع العادل للخيرات إلى مجرد نموذج لتفسير الحاجات الإنسانية. وبعبارة أخرى تفترض نظريته في جودة الحياة أن القضايا المهمة والحاسمة عند الحديث عن الحاجات المختلفة تتعلق فقط بما إذا كانت هذه الحاجات (التي يحددها برايبروك سلفًا) سيتم توفيرها أم لا؟ وما إذا كانت تؤثر على الأدوار الاجتماعية للإنسان؟ علاوة على أن نظريته من شأنها أن تصرف الانتباه عن العديد من المشكلات السياسية المتعلقة بنموذج تفسير الحاجات، مثل كيف يتم تفسير الحاجات؟ ومَنْ يمكنه تفسير الحاجات؟ وما طبيعة العلاقات الاجتماعية.

ويبدو لي أن برايبروك يحاول تحقيق مجموعة من القيم الإنسانية، عن طريق تقييم الواقع الإنساني المعاصر، في ضوء ما ينبغي أن يكون، وعلى أساس من المعيارية الخالصة في تصور المجتمعات المثالية. كما أن أفكاره تشتبك مع الواقع السياسي في عالمنا، وتُمثِّل مشكلة النظام الأمثل وكيفية اتخاذ السياسة العامة الهدف المحوري في فلسفته السياسية. ويؤكد بعض دارسيه على ذلك؛ فتذهب «إليزابيث بورتمان» (Elizabeth Portman) إلى أن أبرز ما يتميّز به برايبروك- كفيلسوف سياسي- هو اهتمامه بالدراسة الفلسفية للحاجات الإنسانية، ومفهوم القواعد، ونظرية القانون الطبيعي[٨٣].

وبالمثل تذهب «سوزان شِروين» (Susan Sherwin) إلى أن اهتمامه يَنصَبُّ على تقديم نموذج لتوجيه السياسة العامة للدولة، في ضوء السماح للمواطنين بتحديد القواعد المناسبة لتلبية حاجاتهم المختلفة بطريقة عادلة وقابلة للتحقيق. ومن هذه الزاوية تزامن دعمه "للفلسفة التحليلية"، التي سيطرت لعدة عقود على فلسفة اللغة في البلدان الأنجلو-أمريكية، والتي تعتمد على تحليل المفاهيم كأداة رئيسة للفلسفة. وعلاوة على ذلك، فإنه يُوصل لمشروعه، وقد بذل جهدًا كبيرًا لربطه بتقليدين فلسفيين، وهما: "النفعية"، و"نظرية القانون الطبيعي"، رغم الاختلاف الشديد بين هذين التقليدين[٨٤].

---

(82) Fraser, Nancy: "***Talking about Needs: Interpretive Contests as Political Conflicts in Welfare-State Societies***", *Ethics*, Vol. 99, No. 2, 1989, PP. 293-294.

(83) Portman, Elizabeth B.: "***David Braybrooke, 1924-2013***", *Proceedings and Addresses of the American Philosophical Association*, Vol. 87, (Nov. 2013), P. 144.

(84) Sherwin, Susan: "***Introduction: About David Braybrooke***", in: Susan Sherwin & Peter K. Schotch (eds.): *Engaged Philosophy: Essays in Honour of David Braybrooke*, op. cit., PP. 11-12.

وعلى خلاف ذلك يذهب «دانيال بونيفاك» (Daniel Bonevac) إلى أن فلسفته تبدو أقرب إلى «الانطباعية» (Impressionism)، وهي نزعة فلسفية ترى في الإحساسات والانطباعات الشخصية مقومات للفعل الإنساني. وهذا يعني أن الانطباعية بوقوفها عند حدود التعبير عن واقع الأفراد تثير مشكلات صعبة؛ حيث لا تعبأ بالمفهوم العقلاني للواجب أو الفضيلة عند كانط، وبالتالي لا تهتم بإصلاح أحوال الناس أو تغيير العالم إلى صورة أفضل(٨٥).

ويبدو لي أن هذا التحليل لفلسفة برايبروك يجانب الصواب؛ إذ إن نقطة انطلاق برايبروك تجمع بين عدة منطلقات، حيث لا تكفتي بالوصف والتقرير، بل تجمع بجانب ذلك التفسير. وإذا ما كان يتم النظر إلى وظيفة الفلسفة السياسية عبر تاريخها على أنها تنحصر إما في كونها نوعًا من "التبرير" للواقع، أو دعوة إلى "التغيير" استهدافًا لمستقبل أفضل، فعند برايبروك نجد أنفسنا إزاء وظيفة ثالثة تتمثل في الفهم والتفسير. و"التفسير" عنده لا يقف عند حدود التنظير الفكري للمجتمعات القائمة، وإنما يستهدف "توجيه" (Prescribe) المجتمع في ضوء دراسة الوسائل التي يمكن من خلالها تطبيق الأفكار الفلسفية.

(ج) الأهمية الحقيقية لنظرية برايبروك.

تنصب فلسفة برايبروك السياسية على هموم الإنسان داخل المجتمع، وتهتم بسعيه الدؤوب إلى التآلف والحميمية مع الآخرين. ومن هذه الناحية يلتقي برايبروك مع «مايكل أوكشوط» "Michael Oakeshott" (١٩٠١-١٩٩٠)، الذي نظر إلى السياسة في ضوء كونها «سعي إلى تحقيق الألفة» "Pursuit of Intimations" بين تقاليد السلوك الاجتماعي(٨٦).

والواقع أن الصلات بين برايبروك وأكشوط كبيرة؛ وهو ما يتضح من نظرة أوكشوط إلى طبيعة الفلسفة السياسية، التي لا تكمن روعتها في تاريخ هذه الفلسفة باعتباره تصويرًا لأزمة الإنسان ومحاولة لتحرير الجنس البشري فقط، ولكنها تكمن أيضًا في أن لها تقاليدها الخاصة وفي أن تاريخها هو أسمى تعبير عن تقاليدها. ولذلك مال أوكشوط للنظر إلى الدولة باعتبارها بناءً مكونًا من الروابط التي تتحد في السعي نحو تحقيق غرض مشترك من خلال وسائل عدة من بينها التعليم، في مقابل ذلك التصور الذي ينظر إلى الدولة باعتبارها رابطة قائمة بين أفراد يشتركون فيما بينهم في الامتثال لنظام من القواعد والقوانين التي تعبر عن ظروف وملابسات وضعها. وقد أطلق أوكشوط على هذه النظرة التي تتبناها الحكومة لمثل هذه الدولة (من النوع الأول) وصف «النظرة الغائية» (Teleocratic View)، لأن مثل هذه الحكومة تدير

(85) Bonevac, Daniel: "***Ethical Impressionism: A Response to Braybrooke***", *Social Theory and Practice*, Vol. 17, No. 2, 1991, P. 169.

(86) Oakeshott, Michael: ***Rationalism in Politics***, New York: Basic Books, 1962, P. 124.

الشئون العامة (وفي مثل هذه الدولة لا توجد شئون أخرى إلا في حدود قليلة)، في ضوء الغايات التي يسعى إليها المجتمع ككل، في حين أن الدولة من النوع الثاني تمثل نسقًا من الاشتراطات التي لا تلقي بالًا إلى إشباع الحاجات، والتي لا تعكس هدفًا مشتركًا، والتي يتعين الإذعان لها والعمل بمقتضاها من قبل سائر الأشخاص عندما يحق لهم أن يختاروا ما يعتزمون اختياره في سائر المواقف التي تُعرض لهم، المهم أنهم يرتبطون فقط بالولاء لسلطة هذه الاشتراطات(٨٧).

من هذا المنطلق، تتميّز فلسفة برايبروك بوحدة خاصة تجمع بين مناهج مختلفة في الفلسفة السياسية. وقد أكدت «ميريديث رالستون» (Meredith Ralston) على ذلك بأن أفكاره أفادت من ثلاث مدارس فلسفية متداخلة (وليست منفصلة) وهي: المدرسة "الطبيعية" (Naturalist) التي تركز على الوصف، والتجريب، والعمومية، وتكرار الاختبارات. والمدرسة "التفسيرية" (Interpretive) التي تعني بالتحليل الموضوعي للعلاقات السببية المتحكمة في الظواهر الإنسانية. والمدرسة "النقدية" (Critical) التي تدرس ديناميات التغير الاجتماعي، في ضوء عدم الفصل بين النظرية والممارسة، كما أنها تتجاوز التفسير والشرح، إلى تحديد الكيفية التي يكون للإنسان فيها دورٌ في صنع التغيير الإيجابي. وقد جمع برايبروك بين مناهج هذه المدارس الثلاث؛ إذ إن لكل واحد منها دَورًا في البحث السياسي، مؤكدًا على ضرورة استخدام المناهج الثلاثة؛ وفقًا لنوع المشكلة المطروحة علينا، بدلًا من الاقتصار على منهج واحد بعينه(٨٨).

وخلاصة القول: إن مشروع برايبروك يظل حيًا وذا قيمة خاصة؛ فقد طرحه بالتزامن مع خطابات ومشروعات فلاسفة مهمين، من أمثال «جون رولز»، و«رونالد دوركين» (Ronald Dworkin)، و«روبرت نوزك» (Robert Nozick)، و«ديفيد جوثيه» (David Gauthier). وعلاوة على ذلك فإذا كان برايبروك يحاول مثل هؤلاء الفلاسفة أن يؤسس لبناء مثالي لذلك المجتمع المنظم تنظيمًا جيدًا، إلا أنه يختلف عنهم في ناحية مهمة، وتتمثل في اشتباكه مع الواقع في محاولة من جانبه لتأسيس نموذج عملي يسير عليه المجتمعات الإنسانية.

ومن الأهمية الاستفادة من نقد برايبروك لليبرالية الجديدة. ففي مصر على سبيل المثال، وعندما حاول النظام الحاكم في سنة ١٩٧٤ "تجريب" السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة- وهي الفترة التي عُرفت بعصر الانفتاح الاقتصادي- ظهرت الثمار المرة السوداء لسياسات التحول الجديد نحو السوق الرأسمالي المسمى

---

(٨٧) مينوج، كينيث ر.: «**مايكل أوكشوط؛ بحر السياسة الذي لا تَحِدّه حدود**»، مقال ضمن: أنطونى دى كرسبني وكينيث مينوج (المحرران)، من فلاسفة السياسة في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص. ٦٦، ٦٨-٦٩.

(88) Ralston, Meredith: "***David Braybrooke's Philosophy of Social Science***", in: Susan Sherwin & Peter K. Schotch (eds.): *Engaged Philosophy: Essays in Honour of David Braybrooke*, op. cit., P. 201.

حرًا، مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث ظهرت التركيبة الطبقية الجديدة في المجتمع المصري (والتي لا تزال حاكمة إلى الآن)، والتي سهلت تبني وتطبيق السياسات الاقتصادية- الاجتماعية لليبرالية الجديدة، كما سهلت من تطبيق برامج الخصخصة وقوانين استثمار رأس المال العربي والأجنبي، وكان من نتيجة ذلك أيضًا انسحاب الدولة من الاقتصاد وتقليص دورها في المؤسسات والقطاعات العامة.

وعلى صعيد آخر فإن فلسفة برايبروك تحوي مساحات وجوانب يمكن الاستفادة منها على مستوى نُظم الحكم في عالمنا العربي، خاصة بعد اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي؛ فعلاوة على ثراء أفكاره، فإننا في أشد الحاجة إليها في الوقت الراهن، خاصة في مجتمعاتنا التي تسيطر على مقدراتها نسبة ضئيلة جدًا من الطبقات العليا وحدها، دون السماح للطبقات الفقيرة والمعدمة من مجرد الاقتراب من فضائها الاجتماعي، مع الوضع في الاعتبار أن مجتمعاتنا يزداد فيها غياب النمو الاقتصادي لأنها ليست مُنتِجة بل مجرد مستهلِكة للسلع والأفكار والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى أننا جميعًا باختلاف المستوى الاقتصادي ما زلنا نعيش في بيئة تقليدية وفي ثقافة ما قبل الحداثة.

من هذه الزاوية ينبغي الاستفادة من أفكاره وتقييمها في ضوء مدى ملائمتها لنُظم الحكم في العالم الثالث، التي لا هي ديمقراطية على النمط الغربي، ولا هي وسائل لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين (كما كان في دول «الكتلة الاشتراكية»). وكم نتمنى لبلادنا العربية نظام حكم يؤمن بفلسفة برايبروك، لأن مجتمعاتنا تحتاج حقيقةً لنظام حكم يبدأ بإشباع الحاجات الاقتصادية كمدخل أساسي إلى الحياة السياسية السليمة. وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث، وآخرها السودان الآن، التي طرح نظامُ الحكم فيها- بعد الثورة في ديسمبر ٢٠١٨- صياغةً لعقد اجتماعي يؤسس لدولة مدنية، دون أن يولي الاعتبار للحاجات الاقتصادية التي تمثل مدخلًا لممارسة الحرية السياسية وتحقيق السلام والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن هذه الصياغة السياسية المميزة تبدو أقرب إلى الفشل- في رأيي- لسببين: الأول عامل الفقر والمعضلات الاقتصادية، والثاني تنامي النزاعات الأثنية!

والسؤال الذي يطرح نفسه في ختام هذا البحث: هل كان برايبروك في فلسفته بوجه عام ونظريته في جودة الحياة بوجه خاص، صاحبَ «خطاب سياسي» أم صاحبَ «مشروع سياسي»؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نوضح الفارق بين المفكر صاحب الخطاب السياسي، والمفكر صاحب المشروع السياسي: فالأول يقدم أفكارًا، لكنه يقف عند حدود مرحلة الكلمة؛ حيث لا يطرح الوسائل والآليات لتفعيل هذه الأفكار وتحويلها إلى واقع ملموس. بالإضافة إلى أن أفكاره قد تخلو أحيانًا من (النزاهة)، التي هي في الأساس سمة أساسية من سمات الفكر الفلسفي.

أما المفكر صاحب المشروع السياسي فيطرح أفكارًا مفعمة بآليات يمكن من خلالها تحويل هذه الأفكار من دائرة النظر إلى دائرة العمل، وهو بذلك لديه رؤية شاملة حول القضايا والمشكلات السياسية، وخطة فلسفية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد يحاول من خلالها أن يطرح الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها تطبيق الأفكار والنظريات على أرض الواقع، كما تتضمن رؤيته تقييمًا للواقع في ضوء ما ينبغي أن يكون؛ وبهذا المعنى فهو لا يقف عند حدود التنظير الفكري فحسب، بل يتعداه إلى البحث في القيم والمُثُل السياسية العُليا، التي ينبغي السعي لتحقيقها أيًا ما كان الواقع القائم.

ومن هذا المنظور، يتضح لنا أن برايبروك نموذج للمفكر صاحب المشروع السياسي. والحق أنه وإنْ لم يكن من المنظِّرين السياسيين المرموقين، إلا أنه كان متسقًا مع نفسه؛ من حيث إيمانه بالإنسان وضرورة الاهتمام به أولًا كقيمة وكغاية في ذاته؛ الأمر الذي يفرض علينا البحث عن ذلك النظام الذي يحافظ على الإنسان، والسعي إلى جعل الواقع أكثر تماسكًا وأكثر عدلًا، بل وأكثر نبلًا. ومن هذا المنظور أدرك برايبروك أن الاهتمام بالإنسان يجب أن يحتل أولوية مطلقة على الاهتمام بعالم الأشياء؛ فالإنسان يجب أن يكون على رأس سُلم القيم السياسية؛ إذ ما الفائدة من الاهتمام بتوفير بيئة طبيعية واجتماعية صحية من دون تنمية الإنسان نفسه الذي يعيش في هذه البيئة.

وهكذا يتضح لنا أن برايبروك هو واحد من هذا الطراز العظيم من المفكرين الذي لا يكتفون بتشخيص الأوضاع الراهنة؛ لكنهم يطرحون توصياتهم الأخلاقية والسياسية من أجل الاهتمام بالإنسان وتغيير المجتمع إلى وضع أفضل.

نتائج البحث

لعل محاور البحث قد انتهت بنا إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في الآتي:

أولًا: وضع برايبروك لنفسه مسلمة أساسية، وأخذ يدور في فلكها من أجل أن يُثبت مشروعيتها من ناحية، ويحاول الحفاظ عليها وتخليصها من كل نقيصة من ناحية أخرى. وتتمثل هذه المسلمة في أن السياسة ينبغي أن تركز محور اهتمامها على الإنسان، الذي يمثل محرك التنمية وهدفها في الوقت نفسه. ومن هذا المنظور، فإن التنمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي أو المادي وحده، بل ينبغي أن تشتمل- قبل ذلك- على تحسين قدرات البشر وتطوير إمكاناتهم؛ كمدخل لسعادتهم ورفاهتهم من ناحية، وتحقيق أهدافهم من ناحية أخرى.

ثانيًا: تقوم جوهر نظرية برايبروك في جودة الحياة على ثلاثة أضلاع أساسية: (١) "الإنسان"، (٢) "المجتمع"، (٣) "البيئة"؛ وعلى أساسها طرح رؤيته للنظام السياسي الأمثل، وهي رؤية تشتمل على ثلاثة أبعاد أساسية: تنمية الإنسان، والمجتمع، والبيئة التي تحيط بالأفراد. ومن هذا المنظور، يُعَدُّ برايبروك صاحبَ مفهوم محدد عن الإنسان، وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بمعطيات ومفاهيم مثل الحاجات، والحياة الكريمة، والرغبات والتفضيلات، وكذلك بفكرة التقييم العملي للسياسة العامة للدولة. ومن هذه الناحية استطاع أن يكشف عن النسيج المُعقّد في العلاقة الجدلية المتبادلة بين الحقوق والحريات الإنسانية من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

ثالثًا: ليست الفلسفة السياسية في نظر برايبروك مجرد تأملات نظرية حول طبيعة المجتمع الأمثل، أو بحث تجريدي في الأفكار السياسية من أجل الأفكار، وإنما يجب أن تكون بحثًا في المجتمع من أجل تفسيره وتغييره لمصلحة البشر. وبالتالي فالطابع الذي يميزها هو الطابع الإنساني الذي يستهدف إعلاء قيمة الإنسان وتعزيز حريته في سياق المجتمعات المختلفة. كما أن هذا الطابع الإنساني يجب أن يرتكز على البحث عن الأسس الأخلاقية للأنظمة الديمقراطية.

رابعًا: حاول برايبروك تطوير مدخل مميز لإرساء نظرية سياسية تنبني على منطلقات فكرية وفلسفية مختلفة، وهي منطلقات لم تترسّخ بما فيه الكفاية في وجدان وضمير المجتمعات الديمقراطية الغربية. وهنا تتجلَّى رؤيته للوضع الإنساني الحديث، ونقده لفلسفة المنافسة الغربية التي ترتكز عليها الأنظمة الرأسمالية، وهي رؤية لا تنحو إلى التفاؤل كما لدى الليبراليين، ولا إلى التشاؤم كما لدى الماركسيين التقليديين.

خامسًا: تركّز فلسفة برايبروك على البُعد الاجتماعي في الحياة الإنسانية وضرورة اهتمام الدولة بهذا البُعد، وهو يتضح بشكل كبير في تأكيده على الحرية الإيجابية وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة للإنسان، لدرجه أنه لا يتحدث عن عدالة اجتماعية على مستوى المجتمع المحلي فقط، وإنما على مستوى المجتمع العالمي كذلك.

سادسًا: تكشف رؤية برايبروك عن المشكلات السياسية والأخلاقية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، وهي الأزمات التي تسبَّبت فيها الرأسمالية. ومن هذه الناحية لم يكتفِ بنقد ما هو قائم وتعرية الواقع لمجرد كشف السلبيات فقط، بل نجده يطرح بعض المقترحات والحلول للانتقال من واقع المجتمعات والأنظمة الاجتماعية التنافسية الراهنة إلى مجتمعات تهتم بحاجات الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحريات الخلاقة. إنها رؤية «إرشادية» (Prescriptive) لمجتمع يقدر الإنسان ككائن بشري مستقل، ويضع في اعتباره أن المحافظة على كرامته هي المعيار الذي يحدد مدى التقدم الحضاري نحو الأفضل.

سابعًا: أراد برايبروك في نظريته في جودة الحياة أن يخرج بطريق ثالث بين الليبراليين والماركسيين، بحيث يتجنب متاهات الليبرالية المتوحشة والماركسية المتشددة؛ لكنه فشل كغيره من المفكرين السياسيين. ففي تصوره للحرية يبدو أقرب إلى الليبراليين، وفي نظرته للاقتصاد يقترب حثيثًا من الاشتراكيين.

ثامنًا: ثمَّة علاقة طردية بين التعليم والتفكير المستنير من جانب، ونجاح الديمقراطية من جانب آخر؛ فالتعليم بوصفه حاجة أساسية يُعَدُّ ركيزة أساسية للمجتمع المثالي، وهذا نابع من الآثار الإيجابية للتعليم على كل المستويات، وكونه أداة للتنوير ومواجهة الحركات الاستبدادية التي تستهدف تقويض دعائم النظام الديمقراطي.

تاسعًا: لا تشتمل معايير جودة الحياة على مجرد إشباع الاحتياجات المادية والبيولوجية فقط، بل تشتمل كذلك على الصحة الجسدية والعقلية، والتعليم كوسيلة للتحرر الإنساني، والحاجة إلى الانتماء، والتقدير، بالإضافة إلى الحاجات التي لا غنى عنها لحسن سير الأفعال والممارسات الإنسانية مثل الرعاية الطبية، والترفيه وأوقات الفراغ، وأشياء أخرى بما في ذلك الحاجات الجنسية أيضًا.

ومن هذه الزاوية ربط برايبروك بين أبعاد التنمية الاقتصادية وبين آثارها المادية من جانب، وبينها وبين تطوير وضعية النظام السياسي المحلية ومكانته الدولية من جانب آخر.

عاشرًا: الاهتمام بحاجات الإنسان، وآماله، وآلامه هو السبيل الوحيد إلي تحقيق حياة كريمة، وهو الهدف الأكثر أهمية للسياسة العامة للدولة. ومن هذه الزاوية جاءت فلسفة برايبروك تعبيرًا عن نضال الإنسان من أجل الاعتراف به كأسمى المخلوقات البشرية. وعليه يجب الاهتمام بالإنسان أولًا؛ لأنه إذا كانتِ البدايةُ صحيحةً فالنهايةُ ستكون كذلك، فنحن لا نحصد إلا ما نزرعه فقط؛ وإذا كان زرعُنا هو الإنسان الصالح فذلك هو الأبقى والأنفع لضمان سعادة الإنسان ورقي البشرية، وإن هذه السعادة هي غاية الإنسان وهدفه النهائي من وجوده في هذا العالم.

حادي عشر: هذا هو الدرسُ- في الألفيةِ الثالثة- الذي يعلمنا إياهُ برايبروك: مفهوم التقدم نحو الإنسان كغاية في ذاته. ولايزال عالمنُا العربيُ متجاهلًا ذلك. إن الحضارة تنبني في المقام الأول على الجهد البشري والفاعلية الإنسانية، وإذا كان الغربُ قد وعى درسَ الحضارةِ هذا منذ قرون عديدة، فهل نَعِيَهُ نحنُ العرب في القرن الواحد والعشرين؟ أما أننا سنظل نهتم بعالم الأشياء، ونهمل عالم الإنسان فلا نعطى له الأولوية التي أعطاها الغرب له؟

أهم المصادر والمراجع

أولًا: المصادر (من كتابات ديفيد برايبروك).

(1) Braybrooke, David: "*The Expanding Universe of Political Philosophy*", *The Review of Metaphysics*, Vol. 11, No. 4 (Jun., 1958), PP. 648-672.

(2) _____: *Three Tests for Democracy: Personal Rights, Human Welfare, and Collective Preference*, New York: Random House, 1967.

(3) _____: "*Self-Interest in Times of Revolution and Repression*", in: H. J. Johnson, and Others (eds.), *Revolutions, Systems, and Theories: Essays in Political Philosophy*, Dordrecht; Boston: D. Reidel Publishing Company, 1979, PP. 61-74.

(4) _____: *Meeting Needs*, Princeton: Princeton Univ. Press, 1987.

(5) _____: *Logic on the Track of Social Change*, with Bryson Brown and Peter K. Schotch, Oxford: Clarendon Press, 1995.

(6) _____: *Social Rules: Origin; Character; Logic; Change*, ed. Book, Boulder, CO: Westview Press, 1996.

(7) _____: *Moral Objectives, Rules, and the Forms of Social Change*, Toronto: University of Toronto Press, 1998.

(8) _____: *Natural Law Modernized*, Toronto: University of Toronto Press, 2001.

(9) _____: "*A Progressive Approach to Personal Responsibility for Global Beneficence*", *The Monist*, Vol. 86, No. 2 (Apr., 2003), PP. 301-322.

(10) _____: *Utilitarianism: Restorations; Repairs; Renovations*, Toronto: University of Toronto Press, 2004.

(11) _____: *Analytical Political Philosophy: From Discourse, Edification*, Toronto: University of Toronto Press, 2006.

(١٢) برايبروك، دافيد: القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال، ترجمة: صلاح الدين الشريف، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.

ثانيًا: كتابات باللغة الأجنبية عن فلسفة برايبروك السياسية.

(1) Bonevac, Daniel: "*Ethical Impressionism: A Response to Braybrooke*", *Social Theory and Practice*, Vol. 17, No. 2 1991, PP. 157-173.

(2) Brock, Gillian: "*Braybrooke on Needs*", *Ethics*, Vol. 104, No. 4 (Jul., 1994), PP. 811-823.

(3) Miller, Eugene F.: "*Rejoinder to "Comments" by David Braybrooke and Alexander Rosenberg, Richard Rudner and Martin Landau*", *The American Political Science Review*, Vol. 66, No. 3, 1972, PP. 857-873.

(4) Portman, Elizabeth B.: "*David Braybrooke, 1924-2013*", *Proceedings and Addresses of the American Philosophical Association*, Vol. 87, (Nov. 2013), PP. 144-145.

(5) Sherwin, Susan & Schotch, Peter K. (Eds.): *Engaged Philosophy: Essays in Honour of David Braybrooke*, Toronto: University of Toronto Press, 2007.

ثالثًا: المراجع.

(أ) مراجع باللغة الإنجليزية.

(1) Bentham, Jeremy: *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, Kitchener: Batoche Books, 2000.

(2) Berlin, Isaiah: *Liberty*, Incorporating (Four Essays on Liberty), ed.: Henry Hardy, New York: Oxford Univ. Press, 1969.

(3) Birnbacher, Dieter: "*Quality of Life: Evaluation or Description?*", *Ethical Theory and Moral Practice*, Vol. 2, No. 1, 1999, PP. 25-36.

(4) Farrelly, Colin (Ed.): *Contemporary Political Theory*, London: British Library, 2004.

(5) Fraser, Nancy: "*Talking about Needs: Interpretive Contests as Political Conflicts in Welfare-State Societies*", *Ethics*, Vol. 99, No. 2, 1989, PP. 291-313.

(6) Graham, Keith (Ed.): *Contemporary Political Philosophy*, London: Cambridge Univ. Press, 1982.

(7) Grumley, John: *Ágnes Heller: A Moralist in the Vortex of History*, London: Pluto Press, 2005.

(8) Hook, Sidney: *From Hegel to Marx: Studies in the Intellectual Development of Karl Marx*, Michigan: Michigan Univ. Press, 1962.

(9) _____: *Philosophy and Public Policy*, Illinois: Southern Illinois Univ. Press, 1980.

(10) Kupperman, Joel J.: *Ethics and Qualities of Life*, Oxford: Oxford Univ. Press, 2007.

(11) MacPherson, C. B.: *The Life and Times of Liberal Democracy*, Oxford: Oxford Univ. Press 1977.

(12) Mclellan, David (Ed.): *Karl Marx: Selected Writings*, Oxford: Oxford Univ. Press, 2nd ed., 2000.

(13) Mill, John Stuart: *Utilitarianism and On Liberty*, ed.: Mary Warnock, Oxford: Blackwell Publishing Ltd, 2nd ed., 2003.

(14) Nussbaum, Martha: "*Capabilities and Social Justice*", *International Studies Review*, Vol. 4, No. 2, 2002, PP. 123-135.

(15) _____ and Jonathan Glover (Eds.): *Women, Culture, and Development: A Study of Human Capabilities*, Oxford: Oxford Univ. Press, 1995.

(16) Oakeshott, Michael: *Rationalism in Politics*, New York: Basic Books, 1962.

(17) Phillips, David: *Quality of Life: Concept, Policy and Practice*, London & New York: Routledge, 2006.

(18) Quinton, A. (Ed.): *Political Philosophy*, London: Oxford Univ. Press, 1968.

(19) Russell, Bertrand: *Human Society in Ethics and Politics*, with a New Introduction by: John G. Slater, London: Routledge, 1992.

(20) Sen, Amartya: *Inequality Reexamined*, Oxford: Clarendon Press, 1992.

(21) _____: *The Standard of Living*, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1987.

(ب) مراجع مترجمة إلى اللغة العربية.

(٢٢) أرندت، حنّة: الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، بيروت: دار جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

(٢٣) دي كرسبني، أنطوني، وكينيث مينوج (المحرران): من فلاسفة السياسة في القرن العشرين، ترجمة: د/ نصّار عبد الله، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

(٢٤) صن، أمارتيا: التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ٣٠٣، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤.

(٢٥) _____: فكرة العدالة، ترجمة: مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

(٢٦) فروم، إريك: الإنسان من أجل ذاته، ترجمة: محمود منقذ الهاشمي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٧.

(٢٧) فوكو، ميشيل: المراقبة والمعاقبة: ولاة السّجن، ترجمة: د/ علي مقلد، مراجعة: مطاوع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.